

مسح الأسلحة الصغيرة
مشروع تابع لمعهد الدراسات
العليا للدراسات الدولية والتنمية بجنيف.

مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٤



نساء وبنادق

أهم النتائج
وملخصات الفصول

حول مسح الأسلحة الصغيرة

نبذة عن المشروع

مسح الأسلحة الصغيرة هو مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية بعنيفة سويسرا. وتقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع الذي انطلق سنة ١٩٩٩، كما تقوم حكومات كل من أستراليا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، ألمانيا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، المملكة المتحدة والولايات المتحدة، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي، بتقديم مساعدات متواصلة حديثة. ويعبر المسح عن امتنانه للدعم السابق الذي قدمته حكومات كندا وفرنسا وأسبانيا والسويد، بالإضافة إلى الدعم المالي الذي تلقاه على مدى السنوات من المؤسسات والعديد من الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة.

ويرعى المشروع البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات، ولا سيما في الدول والأقاليم المتضررة. ويضم المشروع طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية، العلوم السياسية، القانون، الاقتصاد، الدراسات الإنمائية، علم الاجتماع وعلم الجريمة. ويتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة والمنظمات غير الحكومية وحكومات أكثر من ٥٠ دولة.

أهداف المشروع

أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة هي:

- أن يكون مصدرًا دوليًا أساسيًا للمعلومات الحيادية والعامّة حول جميع الجوانب المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛
- أن يكون مركزًا مرجعيًا للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين؛
- أن يرصد المبادرات الوطنية والدولية (الحكومية وغير الحكومية) بشأن الأسلحة الصغيرة؛
- أن يدعم المساعي المبذولة لمعالجة تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها؛
- أن يكون بمثابة مركز لتبادل المعلومات بحيث يجري فيه تشارك المعلومات ونشر الممارسات الفضلى.

معلومات الاتصال

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc
1202 Geneva
Switzerland

تلفون: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧ فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨

البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org

الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org

مدير البرنامج: كيث كراوس

المدير الإداري: أريك ج. بيرمان.

مؤلفو الفصول

جاءت فصول مسح الأسلحة الصغيرة نتاجاً لمراجعة شاملة للتشاور مع الخبراء، البحوث مع المنظمات الشريكة. والمؤلفون الأساسيون لفصول مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٤: نساء وبنادق:

١. في الحرب والسلام: العنف ضد النساء والفتيات
داريوسدزيوانسكي وأيميل ليبرن (emile.lebrun@smallarmssurvey.org) وميكايل راكوفيتا.

٢. مقارنة الأجندة: المرأة والسلام والأمن والأسلحة الصغيرة
ميجان باستيك (m.bastick@dcaf.ch) وكريستين فالاسيك، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)

تغطية خاصة: نساء وراء البندقية: نحو تحقيق المساواة والاعتراف
تانيا اينولوكي (tania.inowlocki@smallarmssurvey.org)

٣. ارتياح آفاق جديدة؟ معاهدة تجارة الأسلحة
سارة باركر (sarah.parker@smallarmssurvey.org)

٤. تحديثات التجارة: النقل وإعادة النقل ومعاهدة تجارة الأسلحة
بول هولتوم وايرين يافسي وكريستيل ريجوال (christelle.riqual@smallarmssurvey.org)

٥. العد التنازلي للكارتة: انفجار مستودع الذخيرة في مبيلا
بيير غوبيني (pierre.gobinet@smallarmssurvey.org)

٦. عبر مناطق الصراع: تمييط الذخيرة
نيكولاس فلوركوين (nicolas.florquin@smallarms-survey.org) وجونا ليف

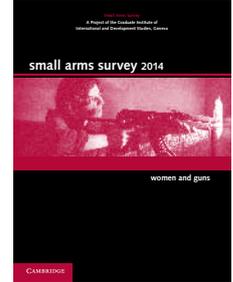
٧. علامات التزويد: تعقب الأسلحة في السودان وجنوب السودان
أيميل ليبرن (emile.lebrun@smallarmssurvey.org) وجونا ليف

٨. السجلات الرسمية: الأسلحة غير المشروعة في الولايات المتحدة
مات شرودر (matt.schroeder@smallarmssurvey.org)

للحصول على معلومات عن فصول محددة من المسح، يرجى الاتصال بالمؤلفين عبر عناوين البريد الإلكتروني المذكورة أعلاه.

مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٤ نساء وبنادق

يأخذ مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٤ بعين الإعتبار الأدوار المتعددة للمرأة في سياق أجندة العنف المسلح والأمن والأسلحة الصغيرة. ويتألف الجزء الموضوعي للمجلد من فصل واحد حول العنف ضد النساء والفتيات، مع التركيز على ليبيريا ونيبال في مرحلة ما بعد الصراع، وفصل آخر حول التقارب الأخير لأجندة الأسلحة الصغيرة مع تلك للمرأة والسلام والأمن. وتكملةً لهذه الفصول تأتي شهادات لنساء اكتسبن خبرة من العمل في صفوف الجنود والمتمردين وأفراد الأمن. ويقيم قسم "الأسلحة والأسواق" التأثير المحتمل لمعاهدة تجارة الأسلحة، ويعرض مقياس الشفافية لعام ٢٠١٤ وتحديداً بشأن تجارة الأسلحة الصغيرة المرخصة، فضلاً عن تحليل لإنفجارات الذخيرة التي شهدتها مؤخراً جمهورية الكونغو. وبالإضافة إلى ذلك، يناقش القسم مسألة الذخيرة المنتشرة في أفريقيا والشرق الأوسط، ويتعقب مصادر الأسلحة التي يحملها المتمردين في السودان وجنوب السودان، ويقيم سجلات سلاح الجريمة في الولايات المتحدة.



يتم إصدار مسح الأسلحة الصغيرة سنوياً من جانب فريق من الباحثين المقيمين في جنيف في سويسرا وشبكة عالمية من الباحثين المحليين. وتزايد تقدير صناعات السياسات والدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية لقيمتها باعتباره مصدراً مهماً لتحليل القضايا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة واستراتيجيات الحد من العنف المسلح.

إشادة من أنجيلا كين، ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، بمسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٤:

"بالكلمات والصور، يساعدنا مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٤ بدقته التحليلية المعتادة على فهم آخر التطورات - والاحتمالات المستقبلية - في مجال الحد من التسلح، والسلام والأمن. وليس لدي أدنى تردد في توصيته لجميع أولئك المهتمين بهذه المواضيع الضرورية".

النتائج الرئيسية

العنف ضد النساء والفتيات

- تكون معدلات العنف المنزلي أعلى في الحالات التي يكون فيها مقبولاً اجتماعياً كرد فعل مبرر للخلافات المنزلية.
- المواقف التي تتغاضى عن العنف ضد النساء والفتيات غالباً ما تكون سابقة للنزاعات، ولكنها تتأجج أثناء الحروب وغالباً ما تستمر لفترة طويلة بعد وقف الأعمال العدائية رسمياً.
- في ليبيريا، النساء هن أكثر تأكيداً بمرتين من الرجال على أن قيام الزوج بضرب زوجته له ما يبرره أحياناً، مما يشير إلى أن العديد من النساء أعتدن اجتماعياً على قبول العنف المنزلي الممارس ضدهن.
- في نيبال، يبدو أن النظام الطبقي والانقسامات العرقية والاقتصادية والملف الشخصي للضحية لها تأثيرها على نوع وانتشار العنف ضد النساء والفتيات. وعلى سبيل المثال، فإن النساء من الفئات المهمشة هن أكثر عرضة بشكل ملحوظ لبعض أنواع الإيذاء في حياتهن.
- على الصعيد العالمي، يسعى الممارسين في قطاع التنمية إلى تغيير الاعراف الاجتماعية التي لها يد في العنف ضد النساء والفتيات؛ وينظر إلى هذه الجهود باعتبارها خطوة لا غنى عنها من أجل تحسين أمن النساء والفتيات على المدى الطويل.

النساء والسلام والأمن

- حتى عام ٢٠١٢، لم تتطرق قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن النساء والسلام والأمن، وحتى في إشاراتها إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)، للمواضيع المتعلقة بالأسلحة الصغيرة ونزع السلاح.
- ربطت الجهات الفاعلة الرئيسية أربعة تفويضات في قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن بالأسلحة الصغيرة، وهذه التفويضات هي حماية المدنيين، بما في ذلك من العنف الجنسي؛ ومشاركة المرأة في صنع القرارات المتعلقة بالسلم والأمن؛ ودعم المبادرات المحلية النسائية للسلام وحل الصراعات؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.
- تشمل أطر الرصد الحديثة للأمم المتحدة لقرار مجلس الأمن رقم ١٢٢٥ مؤشرات وأهداف محددة تتصل بالأسلحة الصغيرة ونزع السلاح.
- في حين أن ربع خطط العمل الوطنية القائمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٢٢٥ تتعلق بالأسلحة الصغيرة، فإنها نادراً ما تقوم بتفعيل هذا الربط للسياسات من خلال اشتراط وجود إجراءات ملموسة. وبالمثل، في حين يتم ذكر النساء في بعض الأحيان في خطط العمل الوطنية بشأن الأسلحة الصغيرة، فإن ذلك لا يُترجم إلى أفعال مطلوبة.
- تربط معاهدة تجارة الأسلحة وقرارات مجلس الأمن التي اعتمدت في عام ٢٠١٢ بشأن المرأة والسلام والأمن، وبشأن الأسلحة الصغيرة، بين هاتين الأجنديتين الدوليتين بشكل صريح.

معاهدة تجارة الأسلحة

- أدت التنازلات اللازمة للتوصل إلى اتفاق على نص معاهدة تجارة الأسلحة إلى ترك المعاهدة مع عدد قليل من الالتزامات القانونية غير المشروطة.
- تغطي معاهدة تجارة الأسلحة مجموعة واسعة من الأنشطة والبنود ذات الصلة بالنقل، إلا أن عدم وجود تعريفات والافتقار للتفصيل الإلزامي قد يؤدي إلى تنفيذ متفاوت وغير متناسق.
- تقدم معاهدة تجارة الأسلحة مساهمة كبيرة للأطر القانونية القائمة من خلال إدخال معايير جديدة للنقل الدولي للأسلحة التقليدية. ومع ذلك، فإن هذه المكاسب تعتبر أكثر تواضعاً مقارنة بالتدابير المطبقة لمراقبة الأسلحة الصغيرة.
- بالنظر إلى أن المعاهدة تنطبق على الدول المصدرة وغير المصدرة على حد سواء، كانت الأخيرة وستبقى طرفاً في مناقشات المعاهدة المتعلقة بنقل الأسلحة، وكذلك في تطوير المعايير العالمية للحد من العمليات غير المسؤولة لنقل الأسلحة.
- أثارت عملية معاهدة تجارة الأسلحة مستوى من الاهتمام والتدقيق لهذه القضية على المستوى العالمي، وستستمر بلا شك بالقيام بذلك. وهذا بدوره يحمل في طياته القدرة على تغيير سلوك الدول.
- في حين أن معاهدة تجارة الأسلحة لا تشير على وجه التحديد إلى إعادة النقل غير المصرح بها، تحدد الصكوك الأخرى والمبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة تدابير ذات صلة بهذه المسألة. ومع ذلك، يعتبر التوجيه نادراً عندما يتعلق الأمر بكيفية الاستجابة لحالات الاشتباه بإعادة النقل غير المصرح بها أو الحالات التي يتم كشفها.

عمليات نقل الأسلحة الصغيرة المصرح بها

- في عام ٢٠١١، كان أكبر مصدري الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (ممن لا تقل صادراتهم السنوية عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، وفقاً لبيانات الجمارك المتوفرة (بترتيب تنازلي)، الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا والبرازيل والنمسا وسويسرا وإسرائيل وروسيا الاتحادية وكوريا الجنوبية وبلجيكا والصين وتركيا وإسبانيا وجمهورية التشيك.
- في عام ٢٠١١، كان أكبر مستوردي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (ممن لا تقل وارداتهم السنوية عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، وفقاً لبيانات الجمارك المتوفرة (بترتيب تنازلي)، الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وأستراليا وتايوان والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا.
- وفقاً لإحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، تضاعفت قيمة التجارة العالمية في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقريباً بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١١. وشهدت فئة ذخيرة الأسلحة الصغيرة الزيادة الأعلى (٩٥٩ مليون دولار أمريكي أو ٢٠٥٪).

الشفافية في تجارة الأسلحة الصغيرة

- حدد إصدار معيار الشفافية لعام ٢٠١٤ لتجارة الأسلحة الصغيرة سويسرا وألمانيا وصربيا والمملكة المتحدة باعتبارها الأكثر شفافية ضمن الدول الرئيسية المصدرة، في كانت إيران وكوريا الشمالية والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة هي الأقل شفافية.
- على الرغم من أن الشفافية الإجمالية شهدت تحسناً طفيفاً مقارنة بالعام السابق، وذلك مع قيام المزيد من الدول بتحسين مستوياتها من الشفافية أو الحفاظ عليه، يبين معيار الشفافية أن ما يزيد عن نصف البلدان المشمولة بالدراسة لا تقدم أي معلومات عن التراخيص الممنوحة أو المرفوضة على الرغم من الأهمية الشاملة لتلك الفئات بالنسبة للشفافية.
- تقدم معاهدة تجارة الأسلحة فرصة هامة لزيادة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة الصغيرة. ولكن لتحقيق هذا الهدف، تحتاج أليات الإبلاغ في معاهدة تجارة الأسلحة إلى أن تستمد الإلهام، ليس فقط من سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وإنما أيضاً من قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة وتقارير صادرة عن الأسلحة الوطنية.

انفجارات مستودع الذخيرة في مبيلا

- بتاريخ ٤ آذار ٢٠١٢، دمرت سلسلة من الانفجارات عدة تكتلات عسكرية في منطقة مبيلا في برازا فيل في جمهورية الكونغو، مما أسفر عن مقتل ٢٠٠ شخص على الأقل واصابة أكثر من ٢٥٠٠ شخص وتشريد أكثر من ١٢٠,٠٠٠ شخص.
- وفقاً للتقنيين المتخصصين بالذخيرة والذين لهم خبرة بالتخلص من الذخائر المتفجرة فإن السبب الأساسي لانفجارات مستودع الذخيرة في مبيلا كان الإدارة غير المناسبة لمخزونات الذخيرة.
- تضمنت أنواع الذخيرة التي تعرضت للتدمير مزيجاً من الألعاب النارية وذخائر الأسلحة الصغيرة وقنابل يدوية وألغام أرضية وقذائف من العيار الكبير وصواريخ وقذائف وقنابل طائرات مخزنة بشكل عشوائي في مستودعات الذخيرة في مبيلا.
- التوسع غير المنظم للسكان المدنيين حول منطقة تخزين متفجرات قابلة للانفجار تحتوي على مثل هذه الأنواع والكميات من الذخيرة من شأنه أن يعرض حياة الناس لخطر كبير في حالة وقوع انفجار.
- تشير التقديرات الجزئية لحجم الأضرار والخسائر، وفي مقدمتها التأثير المادي المباشر على القطاع الخاص، إلى ما يتجاوز ٢٣٦ مليار فرنك وسط أفريقي (٦٧٢ مليون دولار أمريكي).
- في وقت كتابة هذا التقرير، كان التقدم في ممارسات إدارة المخزونات بعد الانفجار بطيئاً، مما يدل على عدم وجود عمليات شراء من السلطات الكونغولية، فضلاً عن إعياء المانحين والحذر من الرعاة المحتملين.

تعقب الذخيرة في مناطق النزاع

- يظهر تحليل خصائص الذخائر ذات العيار الصغير الموثقة منذ عام ٢٠١٠ في سبعة بلدان وأقاليم: ساحل العاج وليبيا والصومال وأرض الصومال وجنوب السودان والسودان وسوريا، أنها أنتجت في ٣٩ دولة مختلفة.
- تمثل مصانع الإنتاج الواقعة في الصين والاتحاد السوفييتي (الأراضي التي تشكل الآن روسيا الاتحادية) الحصة الأكبر مجتمعة (٣٧٪) من عينات الذخيرة. كما أن انتشار الخراطيش السودانية والإيرانية الصنع هو أمر جدير بالذكر أيضا.
- كان أكثر من ثلاثة أرباع عينات الذخيرة عبارة عن خراطيش ليعارات أسلحة بلدان الكتلة الشرقية، وأنتج أكثر من النصف خلال فترة الحرب الباردة- الأمر الذي يبرز دور الذخيرة القديمة في تأجيج الصراع المسلح ويؤكد على أهمية الحد من فوائض المخزونات.
- يوضح وجود الذخيرة المنتجة حديثا في عدة بلدان مدى السرعة التي يمكن من خلالها تحويل هذا العتاد أو إعادة نقله في حالات النزاع المسلح.
- يثير وجود أنواع مختلفة من الخراطيش التي لا تحمل وسم في جميع البلدان والأقاليم المشمولة بالمسح، باستثناء واحدة، عقبات جديدة أمام جهود رصد الأسلحة. والوسم على بعض الصناديق يشير إلى إثيوبيا كجهة مصنعة لبعض من هذه الذخائر، ولكن في الحالات الأخرى كان من الصعب تحديد المنتجين بشكل قاطع.

تعقب الأسلحة في السودان وجنوب السودان

- لدى الجماعات المسلحة غير الحكومية في السودان وجنوب السودان إمكانية الوصول إلى مجموعة وكميات متنوعة من الأسلحة والذخيرة، بما في ذلك أسلحة حقبة الحرب الأهلية، إلى جانب الأسلحة والذخيرة الصينية والسودانية الأكثر حداثة.
- وثق المحققون وجود ذخيرة حديثة (بعد ٢٠٠٠) سودانية الصنع من العيارين الصغير والمتوسط بكميات كبيرة بين أيدي الجماعات المسلحة غير الحكومية في السودان وجنوب السودان.
- مخزونات الحكومة السودانية هي المصدر الرئيسي لأسلحة الجماعات المسلحة غير الحكومية على اختلاف ولائها في السودان وجنوب السودان، وذلك من خلال التسليح المتعمد والغنائم التي تم الحصول عليها في ساحة المعركة.
- كشفت التحقيقات امتلاك الجماعات المسلحة في جنوب السودان لعدد متزايد من الأسلحة التي تم إزالة علامات الوسم عنها، بما في ذلك الأرقام التسلسلية، وهو تكتيك يهدف إلى إفسال التعرف على منتجها وتعقبهم.
- من خلال استجابتها لطلبات المعلومات من المحققين، أظهرت الدول المصدرة استعدادها للتعاون في عملية تعقب الأسلحة و الذخيرة في مناطق الصراع.

الأسلحة غير المشروعة في الولايات المتحدة

- مثلت المسدسات أكثر من ثلاثة أرباع (٧٧٪) الأسلحة النارية التي تم ضبطها مع المجرمين وتجار المخدرات وأفراد العصابات في ثماني مدن وبلدات شملتها الدراسة في الولايات المتحدة.
- كان ما لا يقل عن ٧٠٪ من المسدسات المضبوطة عبارة عن مسدسات نصف اتوماتيكية مختلفة الصنع والطراز والعيار- وكانت النوع الأكثر شيوعا للأسلحة النارية التي تم ضبطها مع المجرمين في البلديات التي شملتها الدراسة.
- نسب مصادرة المسدسات والبنادق الطويلة في الولايات المتحدة هي عكس تلك الموجودة في المكسيك، حيث كان ما يقرب من ٧٢٪ من الأسلحة المضبوطة هناك في المرحلة الثانية من هذا المشروع عبارة عن بنادق طويلة.
- لم تشكل البنادق العادية سوى جزء ضئيل من الأسلحة النارية المضبوطة: أقل من ١٢٪، نصفها تقريبا من طراز نصف اتوماتيكي، بما في ذلك تلك المعروفة باسم "البنادق الهجومية". وهذا أمر جدير بالملاحظة بالنظر إلى امتلاك المدنيين لهذه البنادق على نطاق واسع في الولايات المتحدة والضبط المتكرر لها بين أيدي المجرمين في المكسيك.
- على الرغم من فرض حظر على استيراد الأسلحة النارية من الصين، كانت نسبة كبيرة من البنادق نصف الاتوماتيكية التي تم ضبطها صينية الصنع.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

مسح الأسلحة الصغيرة، شارع بلان ٤٧، ١٢٠٢ جنيف، سويسرا
 هاتفون: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١ + • فاكس: ٢٧٢٨ ٧٢٢ ٢٢ ٤١ + • البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org • الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org

تاريخ النشر: حزيران ٢٠١٤ • غلاف: ISBN 978-1-107-66177-6 • غلاف مقوى: ISBN 978-1-107-04197-4

يمكن شراء نسخ عبر www.cambridge.org ومتاجر بيع الكتب على الانترنت، بما في ذلك www.amazon.com نسخ المراجعة والتعليق متوفرة عند الطلب.

في الحرب والسلام العنف ضد النساء والفتيات

في الوقت الذي حظي فيه استخدام العنف ضد النساء والفتيات "كسلاح حرب" باهتمام دولي واسع، لم يبدأ الباحثين سوى مؤخراً بتقييم مدى انتشاره في أوقات السلم وفي المجتمعات الانتقالية. ويتناول هذا الفصل العنف الجنسي والمنزلي كشكلين من الأشكال السائدة للعنف ضد النساء والفتيات، وذلك على الصعيد الدولي وعبر تجارب اثنتين من البلدان الخارجة من صراعات: ليبيريا ونيبال. ويولي الفصل اهتماماً خاصاً لتأثير الأعراف الاجتماعية بوصفها إحدى عوامل الخطر، ويتطرق إلى دور المسدسات في سياق العنف ضد المرأة. كما يستكشف الفصل أيضاً التحديات التي تواجه الاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات من خلال إعادة تشكيل الأعراف الاجتماعية الجاثمة في بيئات ما بعد الصراع.

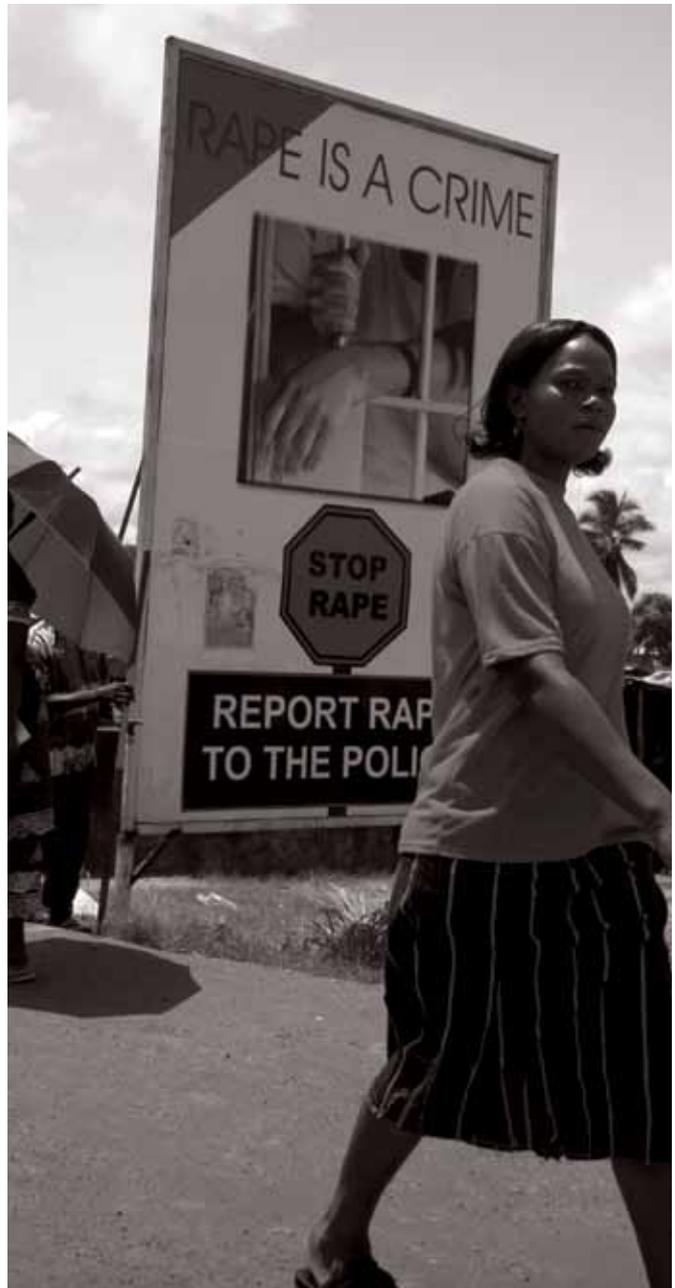
إن العنف ضد النساء ظاهرة عالمية. وقد وجد تقرير صدر مؤخراً لمنظمة الصحة العالمية حول عنف الشريك الحميم في بلدان مختارة أن ٢٦٪ من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥-٦٩ عاماً في جميع أنحاء العالم تعرضن لبعض أشكال العنف الجسدي و/ أو الجنسي. وعلى الرغم من أن البيانات الوطنية الرسمية تشير إلى اختلافات كبيرة بين البلدان والمناطق، فإن اختلاف التعاريف ومنهجيات المسح من بلد لآخر تؤدي إلى تقويض جهود المقارنات الوطنية. وفي جميع أنحاء العالم، غالباً ما تكون وصمة العار الاجتماعية والخوف من الانتقام ومبررات العنف المنزلي سبباً في تقييد النساء عن الإبلاغ عن حوادث العنف للشرطة، مما يجعل من الصعب قياس حجم الظاهرة.

تكون معدلات العنف المنزلي أعلى في الحالات التي يكون فيها مقبولاً اجتماعياً كرد فعل مبرر للخلافات المنزلية.

ومن خلال تشكيلها للطرق التي تحفز السلوك العنيف بمباركة اجتماعية أو التهديد بوصمة العار، يمكن أن تؤثر الأعراف الاجتماعية في انتشار العنف ضد النساء والفتيات. ووفقاً لدراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن متوسط معدل العنف المنزلي في البلدان التي يكون فيها هذا النوع من العنف مقبولاً كرد فعل مبرر للخلافات المنزلية يشكل أكثر من ضعف متوسطه في البلدان التي تلاقى قبولاً منخفضاً لهذا النوع من العنف.

وفي ليبيريا، كان العنف الجنسي سمة أساسية للصراعات الأهلية في البلاد. وتشير بيانات الضحايا التي جمعتها الحكومة الليبيرية إلى أن العنف الجنسي والمنزلي لا يزال منتشرًا في ليبيريا بعد عشر سنوات من انتهاء الحرب الأهلية، وذلك على الرغم من القوانين الصارمة التي تحظر الاغتصاب. والأعراف الاجتماعية المكتسبة خلال الصراع، جنباً إلى جنب مع مسألة عدم المساواة بين الجنسين التي تعود جذورها إلى فترة ما قبل الحرب، لا تزال تواصل تأثيرها على الأعراف المتعلقة بالاغتصاب في مرحلة ما بعد الصراع في ليبيريا. وما يقرب من ستة من أصل عشرة نساء في ليبيريا شملهن الاستطلاع أجبن بأن ضرب الزوج لزوجته في ظروف معينة له ما يبرره، في حين أعرب ٤٤٪ من جميع الليبيريين عن وجهة نظر تقول بأنه لا يوجد شيء يسمى "اغتصاب" في الزواج أو العلاقات الحميمة الأخرى.

وكما هو الحال في ليبيريا، استخدمت الأطراف المتعادلة في صراعها المدني الذي استمر لمدة ١٠ سنوات في نيبال العنف الجنسي أيضاً كسلاح حرب. وعلى الرغم من أن الافتقار المستمر لحالات الإبلاغ يحول دون الخروج بتقدير موثوق به في الوقت الحاضر حول العنف ضد النساء والفتيات في نيبال، فإن الدراسات تشير إلى أنه لا يزال منتشرًا على نطاق واسع في حقبة ما بعد الصراع وأن الأعراف الاجتماعية عوامل خطر مهمة. وعلى مستوى الأسرة، فإن علاقات القوى غير المتوازنة بين الشريكين وتصور العنف باعتباره



ملصق يقول "الاجتصاب جريمة" يشكل جزءاً من حملة لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان، مونروفيا، تموز ٢٠٠٦. © بيتي برس / بانوس بيكتشرز

الجدول ١،١ مواقف الرجال تجاه العنف ضد النساء والفتيات في عام ٢٠١١، في مناطق مختارة، حسب نوع العنف ضد النساء والفتيات (حجم العينة = ١,٠٠٠)		
نوع العنف ضد النساء والفتيات	المواقف التي تدعم بشكل مباشر أو غير مباشر العنف ضد النساء والفتيات في نيبال	% موافقين*
العنف المنزلي	هناك حالات تستحق المرأة الضرب فيها	٤٣,٦
	إذا ارتكبت امرأة فعلاً خاطئاً يحق لزوجها أو شريكها معاقبتها	٧٧,٢
	على المرأة أن تتساهل مع العنف إذا ما أرادت أن تبقى أسرتها مترابطة	٥٠,٨
العنف الجنسي	لا يمكن للمرأة رفض ممارسة الجنس مع زوجها	٥٢,١
	عند تعرض المرأة للاغتصاب فإن اللوم يقع عليها عادة كونها هي من وضعت نفسها في ذلك الموقف	٢٠,٦
	إذا لم تقاوم المرأة جسدياً فإن هذا لا يشكل اغتصاباً	٥٨,٠
تفضيل الابن الذكر	عدم وجود ابن ذكر هو عاقبة أخلاقية لأعمال سيئة والافتقار للعفة	٩,٥
	الدور الأكثر أهمية للمرأة هو إنجاب ابن ذكر لعائلة زوجها	٢١,٦
	أن تكون أبا لابن ذكر هو دليل على أنك رجل حقيقي	٣١,٤

ملاحظة: * من أصل ١٠٠٪؛ عارضت النسبة المتبقية العبارات أعلاه. وقد قابل المسح رجال تتراوح أعمارهم بين ١٨-٤٩ عاماً. وشملت العينة ٤٠٠ أسرة من المناطق الحضرية و ٦٠٠ من المناطق الريفية في ثلاث مناطق في نيبال: سابتاري وغورخا ودانغ.

أسلوب تقويمي توجع العنف ضد النساء والفتيات (انظر الجدول ١،١). إن الأعراف التي تحدد الرجل كرئيس فخري للأسرة من شأنها أن تؤسس لعلاقة الهيمنة، مع زواج يمنح الزوج حقوق جنسية على زوجته.

المواقف التي تتغاضى عن العنف ضد النساء والفتيات غالباً ما تكون سابقة للنزاعات، ولكنها تتأجج أثناء الحروب وغالباً ما تستمر لفترة طويلة بعد وقف الأعمال العدائية رسمياً.

وترتبط الأعراف الاجتماعية التي تؤثر في العنف ضد النساء والفتيات أيضاً بمفاهيم الرجولة التي تصور العنف كاختصاص ذكوري، وبالمسدرات كواحدة من دلالات الذكورة.

وعلى الرغم من أن الكثير من العنف الممارس ضد النساء والفتيات في نيبال وليبيريا ينطوي على وجود أدوات غير متطورة مثل الأسلحة البسيطة أو البيضاء، أو حتى عدم وجود أي أدوات على الإطلاق، إلا أن العنف المسلح موجود هو الآخر أيضاً بالمقابل. وهذا الشكل من العنف ضد النساء والفتيات يؤدي أحياناً إلى الإصابة أو الوفاة، على الرغم من أنه يأخذ عادة شكل التهديد أو الترهيب داخل الأسرة ونادراً ما يتم الإبلاغ عنه.

وتسلط تجارب ليبيريا ونيبال الضوء على السبب الذي جعل الجهود الرامية إلى تغيير الأعراف التمييزية موضوعاً متكرراً في المناقشات المتصلة بقتل النساء وأنواع أخرى من العنف ضدهن. وعلى الصعيد العالمي، تتحدى التدخلات الأعراف الاجتماعية التي تدعم العنف ضد النساء والفتيات؛ وهذه يمكن دمجها مع منهجيات أخرى مثل تحسين عملية جمع البيانات والإصلاح القانوني والتمكين الاقتصادي، وزيادة توفير خدمات الاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات. ومع ذلك، تواجه المجتمعات الخارجة من نزاعات تحديات خاصة فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات، والجهود المبذولة لتغيير المواقف التي تدعم العنف ضدهن في تلك السياقات تستغرق وقتاً وتتطلب وضع برامج أكثر تعقيداً.

والمشاريع الهادفة لمواجهة الأعراف الاجتماعية التمييزية يجري أيضاً دمجها في جهود مراقبة الأسلحة الصغيرة. وبفضل الدعوات التي أطلقتها الجماعات النسائية بشكل أساسي، أصبحت الأطر المعيارية الدولية بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة، وبشأن النساء والسلام والأمن مرتبطة مع بعضها الأخرى. وعلى مستوى التأييد، أصبح مكون العنف ضد النساء والفتيات أكثر بروزاً في حملات الحد من الأسلحة التي تحاول تحقيق قدر أكبر من الأمن لكل من الرجال والنساء على حد سواء.

ولتكون أكثر فعالية، يجب نفع الحياة في المبادرات الرامية إلى تغيير الأعراف الاجتماعية حول استخدام العنف عن طريق إجراء البحوث. وبالتالي، لا بد من تعزيز الجهود البحثية لجمع بيانات دقيقة حول العنف ضد النساء والفتيات في بيئات ما بعد النزاع والحصول على معلومات أفضل عن الأدوار التي قد تلعبها المسدسات في العنف ضد النساء والفتيات. ويمكن المزيد من التطوير والنشر للممارسات الجيدة في جمع البيانات وإجراء المسوحات حول العنف ضد النساء والفتيات في البيئات الصعبة أن لا يحسن فقط نوعية البيانات، وإنما أيضاً إمكانية مقارنتها عبر المناطق.

مقاربة الأجندة المرأة والسلام والأمن والأسلحة الصغيرة

في نيسان ٢٠١٣، كانت المنظمات المعنية بشؤون المرأة من بين المحتفلين بإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لمعاهدة تجارة الأسلحة. ولاقت المعاهدة ترحاباً كبيراً بوصفها انتصاراً للمرأة؛ وستتطلب من الدول الأطراف أن تأخذ في الاعتبار مخاطر الأسلحة الصغيرة المستخدمة في ارتكاب أو تسهيل أعمال العنف الخطيرة القائمة على نوع الجنس، مثل العنف المنزلي والجنسي، قبل التصريح بنقلها للخارج. وفي الواقع، شهدت الفترة ما بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ تقارب في السياسة الدولية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتلك بشأن الأسلحة الصغيرة في نهاية المطاف. ويدين هذا بالفضل إلى حد كبير للعمل الذي اضطلعت به النساء والمنظمات المعنية بشؤون المرأة، بالتعاون مع حركة المجتمع المدني الأوسع للحد من التسلح.

هذا الفصل:

- يقدم لمحة عامة عن وضعية المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن المرأة والسلام والأمن، والأدوار المتنوعة للنساء كمستخدمات وضحايا ومتحديات للأسلحة الصغيرة أثناء النزاع المسلح وبعده؛
- يحلل مدى معالجة إطار السياسة الدولية بشأن المرأة والسلام والأمن لمسألة الأسلحة الصغيرة؛
- يستكشف كيفية إبراز مسألة الأسلحة الصغيرة في خطط العمل الوطنية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وكيف تمت معالجة مسائل المرأة والسلام والأمن في خطط العمل الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة؛
- يحدد كيفية تضمين أجندة المرأة والسلام والأمن في التحديثات الأخيرة على قانون وسياسة الأسلحة الصغيرة، وكيف جرى وفقاً لذلك عكس قضايا الأسلحة في قرارات مجلس الأمن الأخيرة بشأن المرأة والسلام والأمن.

الاعتراف والإقصاء

خلال النزاعات وبعدها، غالباً ما تكون النساء والفتيات ضحية مباشرة لعنف الأسلحة الصغيرة: العنف المنزلي والعنف الجنسي (بما في ذلك المرتبط بالتجنيد القسري في الجماعات المسلحة) والإصابة والقتل. وتشمل العواقب غير المباشرة رعاية أفراد الأسرة المصابين وعدم القدرة على الحصول على العمل والتعليم والرعاية الصحية. ومع ذلك، يمكن للنزاعات المسلحة أيضاً خلق مساحات لتجاوز الأدوار التقليدية للجنسين، ففي حين أن بعض النساء والفتيات يقمن بتهدئة الأسلحة عن طيب خاطر أو يحملن السلاح كمقاتلات، يصبح البعض الآخر منهن قادة للمجتمع في المبادرات المحلية والوطنية والدولية للحد من التسلح.

يربط إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي تم اعتماده في عام ١٩٩٥ ليشكل إطار السياسة الرئيسية لتحقيق المساواة للمرأة، تجارة الأسلحة بشكل واضح بالعنف المسلح، ويحدد كيف يمكن أن تكون النساء ضحايا للعنف وجهات فاعلة في الحد من التسلح ونزع السلاح في الوقت نفسه. ومع ذلك، عندما



اتخذ مجلس الأمن خطوة رائدة في عام ٢٠٠٠ لتبني قرار بشأن المرأة والسلام والأمن (قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥)، ذكر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وليس "الأسلحة الصغيرة" أو "تجارة الأسلحة" أو "الأسلحة". وحتى عام ٢٠١٢، بقيت قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن المرأة والسلام والأمن صامتة بشأن تلك المواضيع.

تشمل أطر الرصد للأمم المتحدة لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ مؤشرات بشأن الأسلحة الصغيرة ونزع السلاح.

وقد اظهرت البحوث والأنشطة التي اجرتها منظمات المجتمع المدني مدى أهمية قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ لسياسة الأسلحة الصغيرة وممارستها. وقامت كل من منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والأمن العام للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة التي تراقب تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بربط التفويضات في قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن بالأسلحة الصغيرة، ولا سيما ما يتعلق بما يلي:

- حماية المدنيين، بما في ذلك من العنف الجنسي؛
- مشاركة المرأة؛
- دعم السلام وحل النزاعات للنساء المحليات؛
- نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الشامل.

التنفيذ على المستوى الوطني

على المستوى الوطني، كان التقدم في موائمة السياسات المتصلة بالحد من الأسلحة الصغيرة مع تلك المتصلة بالمرأة والسلام والأمن محدوداً. وربع خطط العمل الوطنية البالغ عددها ٤٢، والتي تتصل بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وجرى اعتمادها قبل نهاية عام ٢٠١٢، تشير إلى الأسلحة الصغيرة؛ ومع ذلك، فإنها نادراً ما تقوم بتفعيل هذا الربط للسياسات من خلال اشتراط وجود إجراءات ملموسة. كما أن أي من خطط العمل الوطنية لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ لا تشير إلى الحاجة إلى تنظيم التسلح نفسه ليراعي نوع الجنس من خلال فرض أحكام لمنع استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة الصغيرة في العنف المنزلي، على سبيل المثال.

وتعتبر برامج العمل الوطنية في السنغال والفلبين، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، الأحكام الأكثر تفصيلاً بشأن الأسلحة الصغيرة. ففي السنغال، يبدو أن هذا قد ساعد في التصدي للعنف المنزلي من خلال تنظيم الأسلحة النارية. أما في الفلبين، فيشير وضع تشريعات جديدة تتعلق بالأسلحة النارية إلى الحاجة لإبقاء تركيز منظمات المجتمع المدني مستمراً لإبقاء المرأة على أجندة الأسلحة الصغيرة.

برامج العمل الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة قليلاً ما تذكر النساء، مثل الإشارة إلى أهمية مشاركة المرأة في تعليم المجتمع، ونادراً ما يترجم هذا إلى فعل مطلوب على أرض الواقع. ومع ذلك، كان العنف المنزلي على رأس قائمة الأولويات في عدد من البلدان عند ترخيص الأسلحة الصغيرة للمدنيين وغير ذلك من البروتوكولات مع نصيب من النجاح.

ربط أطر السياسة الدولية

على الصعيد الدولي، بدأ التقارب المعياري بين أجندة المرأة والسلام والأمن، وذلك للحد من التسلح في عام ٢٠١٢، عندما تطرقت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل إلى مشاركة المرأة وإيادها في عام ٢٠١٢. وقد اشترطت معاهدة تجارة الأسلحة التي اعتمدت في العام التالي تقييم المخاطر للعنف القائم على نوع الجنس قبل أي قرار لتصدير للأسلحة. وقرار مجلس الأمن الدولي بشأن الأسلحة الصغيرة في ٢٠١٢ يؤكد على مشاركة المرأة في القضاء على نقل الأسلحة الصغيرة بصورة غير مشروعة وإساءة استخدامها. وبموازاة ذلك، أعاد القراران بشأن المرأة والسلام والأمن في عام ٢٠١٣ التأكيد على الأحكام الواردة في معاهدة تجارة الأسلحة؛ ويحتوي القرار الثاني المعروف بقرار مجلس الأمن رقم ٢١٢٢ على فقرة فعالة تحث على المشاركة الكاملة للمرأة في القضاء على النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها. والتوصية العامة التي اصدرتها لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٢ فيما يتعلق بمنع النزاعات وفي حالات النزاعات وما بعد انتهاء النزاعات تدعو للحد من الأسلحة لمنع العنف القائم على نوع الجنس.

التزامات القانون الدولي بشأن منع العنف ضد المرأة تنطبق على مراقبة الأسلحة الصغيرة .

هذه إنجازات مجزأة ولكنها مهمة. والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وتلك المتعلقة بالأسلحة الصغيرة لديها القدرة على أن تكون أقوى وأكثر فعالية من خلال التعبير الملموس لهذا التقارب بين السياسات من خلال التركيز، على سبيل المثال، على منع العنف المنزلي وإزالة الأسلحة من المجتمعات والتشاور مع منظمات المجتمع المدني المهتمة بالمرأة. وقد كانت الشبكات والمنظمات المعنية بالمرأة، ويمكنها أن تبقى، شريكاً في وضع السياسات والتشريعات وفي عمليات الحد من الأسلحة الصغيرة والتثقيف حولها. وستلعب بلا شك دوراً رئيسياً في مراقبة تطبيق الإجراءات الملموسة والمساءلة القوية اللازمة بهذا الصدد.

ارتداد أفاق جديدة؟ إدراج معاهدة تجارة الأسلحة

أكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون خلال افتتاحه لباب التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة بتاريخ ٣ حزيران ٢٠١٣ أن "العالم اتخذ قراره أخيراً بوضع حد لنقل الأسلحة الدولية المتاحة للجميع بطبيعتها". ويتمثل الهدف الرئيسي للمعاهدة في الخروج بأكبر قدر ممكن من المعايير الدولية المشتركة لتنظيم التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية.

وحتى الآن، أظهرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تأييداً واسعاً لمعاهدة تجارة الأسلحة، مما يوحي بأنها تنظر للمعاهدة كتبديل لأصول اللعبة. ولكن مع انحسار الإثارة التي رافقت تبنيها، يصبح السؤال: ما الذي تعقله معاهدة تجارة الأسلحة وما الذي ستغيره؟

كان التفاوض على معاهدة تجارة الأسلحة عملية معقدة وطموحة. وهدفت العملية إلى التوفيق بين الأهداف الإنسانية والاعتبارات التجارية والأمنية في منتدى لنزع السلاح، وذلك مع تحقيق التوازن بين مصالح موردي الأسلحة ومنتقبيها على حد سواء. ومعاهدة تجارة الأسلحة هي بلا شك وثيقة غير كاملة تعكس في جوهرها تنازلات ضرورية للتوصل إلى اتفاق.

سيتمتع تأثير معاهدة تجارة الأسلحة على ما هو أكثر من مجرد كلمات على صفحة.

ومسألة الفرق الذي ستحدثه معاهدة تجارة الأسلحة في الممارسة العملية تعتمد على مدى تطبيق الدول للالتزامات والمعاهدة وتوصياتها. ويتجلى مدى الاستعداد لتنفيذ المعاهدة في عدد الدول التي بدأت بالفعل عملية مراجعة لأطرها الوطنية القائمة لتحديد ما يتوجب القيام به للامتثال لمعاهدة تجارة الأسلحة. وفي بعض الحالات، قامت بعض الدول بالفعل بترجمة معاهدة تجارة الأسلحة إلى تشريعات وطنية. وعلاوة على ذلك، أعربت العديد من الدول عن وجود نية لإتباع نهج تدريجي في تفسيرها للمعاهدة، مشيرة إلى أن المعاهدة خلقت "الأرضية وليس السقف".

وقد رفعت معاهدة تجارة الأسلحة مستوى الوعي بأهمية ضوابط النقل وفتحت باب النقاش بشأن تجارة الأسلحة وتدقيقها. ومشاركة الدول غير المصدرة في منظومة تنظيمية عالمية توفرها معاهدة تجارة الأسلحة تعني أن أولئك الذين لم يكونوا تقليدياً في "نادي" المصدرين ولكن كانوا يعانون أكثر من غيرهم من الآثار السلبية لعمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة سيكون لديهم منتدى شرعي يبتون فيه مخاوفهم ويعملون من خلاله على تحسين معايير معاهدة تجارة الأسلحة.

وبما أننا ذكرنا ذلك، فإن معاهدة تجارة الأسلحة تحمل أيضاً في طياتها إمكانية تحويل الانتباه عن العمليات الجارية مثل برنامج عمل الأمم المتحدة وبروتوكول الأسلحة النارية نحو تنفيذ المعاهدة والامتثال لها عبر تركيز الدول عليها وقيام المانحين بفتح محافظهم لها. وهناك العديد من التداخلات وفرص للتعاون بين معاهدة تجارة الأسلحة وهذه العمليات القائمة، ولكن هناك أيضاً مخاطر تتمثل في أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد تعتبر المعاهدة بديلاً عن تنفيذ الالتزامات الأخرى، أو يصبح لها على الأقل أولوية تفوق تلك الالتزامات.

يقيم هذا الفصل المعايير التي وضعتها المعاهدة، ويستكشف ما تعنيه أحكامها بالنسبة لممارسات نقل الأسلحة. ويستعرض الفصل أحكام معاهدة تجارة الأسلحة ويضع المعاهدة في إطار مراقبة نقل الأسلحة الحالي، فضلاً عن تقييم تأثيرها المحتمل على ممارسات الدول.

وتشمل الاستنتاجات الرئيسية ما يلي:

- أدت التنازلات اللازمة للتوصل إلى اتفاق على نص معاهدة تجارة الأسلحة إلى ترك المعاهدة مع عدد قليل من الالتزامات القانونية غير المشروطة.
- تغطي معاهدة تجارة الأسلحة مجموعة واسعة من الأنشطة والبنود ذات الصلة بالنقل، إلا أن عدم وجود تعريفات والافتقار للتفصيل الإلزامي قد يؤدي إلى تنفيذ متفاوت وغير متناسق.
- تقدم معاهدة تجارة الأسلحة مساهمة كبيرة للأطر القانونية القائمة من خلال إدخال معايير جديدة للنقل الدولي للأسلحة التقليدية. ومع ذلك، فإن هذه المكاسب تعتبر أكثر تواضعاً مقارنة بالتدابير المطبقة لمراقبة الأسلحة الصغيرة.

أنا ماك دونالد، رئيس حملة الحد من الأسلحة، تلقي كلمة في مؤتمر صحافي بمناسبة فتح باب التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة، نيويورك، ٣ حزيران ٢٠١٣. © إيفان شنايدر / صور الأمم المتحدة





جون كيري، وزير الخارجية الأمريكية، يوقع معاهدة تجارة الأسلحة، نيويورك، ٢٥ أيلول ٢٠١٣. © سنسر بلات / جيتي إيماجز.

- بالنظر إلى أن المعاهدة تنطبق على الدول المصدرة وغير المصدرة على حد سواء، كانت الأخيرة وستبقى طرفاً في مناقشات المعاهدة المتعلقة بنقل الأسلحة، وكذلك في تطوير المعايير العالمية للحد من العمليات غير المسؤولة لنقل الأسلحة.
- أثارت عملية معاهدة تجارة الأسلحة مستوى من الاهتمام والتدقيق لهذه القضية على المستوى العالمي، وستستمر بلا شك بالقيام بذلك. وهذا بدوره يحمل في طياته القدرة على تغيير سلوك الدول.

وقد أثبتت العملية نحو الوصول لمعاهدة تجارة الأسلحة وجود زخم سياسي مثير للإعجاب لدى الدول والمجتمع المدني على حد سواء. ويمكن توقع أن يكون للنجاح المرجو لهذه العملية آثار سياسية ايجابية. وقد كان للمعاهدة بالفعل تأثير على مستوى الوعي والانتباه فيما يتعلق بقرارات نقل الأسلحة. ومسألة ما إذا كانت المعاهدة ستترجم إلى عملية صنع قرار أكثر مسؤولية على المدى الطويل أو وقوع أسلحة أقل في الأيدي الخاطئة تعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك التزام الدول على المدى الطويل بتحويل الحبر على الورق إلى واقع ملموس.

ولا يمكن أن نتوقع من المعاهدة وقف جميع صادرات الأسلحة التي تنتهك قواعدها. لكنها بالمقابل تبشر بمزيد من التدقيق للمجتمع الدولي في قرارات نقل الأسلحة. وقد قدمت المعاهدة معياراً عالمياً سيتم على أساسه تقييم جميع قرارات النقل، وإطاراً يمكن لجميع الدول المشاركة فيه بشأن مسألة النقل المسؤول للأسلحة. كما عملت مفاوضات المعاهدة وعملية التنفيذ التي بدأت لتوها بتسليط الضوء على قضية كانت تعتبر بشكل روتيني من مسائل "الأمن القومي"، ولا زالت تعتبر كذلك حتى هذه اللحظة.

تحديث التجارة النقل وإعادة النقل ومعاهدة تجارة الأسلحة

نظراً للقوى المعقدة المحركة لتجارة الأسلحة الصغيرة، فإنه يصعب التنبؤ بالآثار المترتبة على معاهدة تجارة الأسلحة. واستناداً إلى التقدم الكبير المحرز في فهمنا لتجارة الأسلحة الصغيرة في السنوات الأخيرة يتناول هذا الفصل بعض العوامل التي من شأنها تحديد الأثر المستقبلي للمعاهدة على النقل وإعادة النقل والشفافية. ويعرض الفصل الاستعراض السنوي لتجارة الأسلحة الصغيرة وإصدار ٢٠١٤ لمعيار الشفافية لتجارة الأسلحة الصغيرة.

وفقاً لإحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، تضاعفت قيمة التجارة العالمية في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقريباً بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١١.

عمليات نقل الأسلحة الصغيرة المصرح بها

منذ عام ٢٠٠١، قدم مسح الأسلحة الصغيرة معلومات سنوية عن عمليات النقل المصرح بها للأسلحة الصغيرة. وتشمل النتائج الرئيسية لمراجعة عمرها نحو عقد من الزمن لبيانات إحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة ما يلي:

- وفقاً لإحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، تضاعفت قيمة التجارة العالمية في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقريباً بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١١ (من ٢,٢٨ إلى ٤,٦٣ مليار دولار أمريكي).
- كما هو مبين في الشكل ٤,٢، شهدت فئة ذخيرة الأسلحة الصغيرة الزيادة الأعلى (٢٠٥٪) بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١١ (من ٤٦٨ مليون إلى ١,٤٢ مليار دولار أمريكي).

كما يقدم الفصل أيضاً لمحة عامة عن أكبر مصدري ومستوردي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠١١:

- كان أكبر مصدري الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (ممن لا تقل صادراتهم السنوية عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، وفقاً لبيانات الجمارك المتوفرة (بترتيب تنازلي)، الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا والبرازيل والنمسا وسويسرا وإسرائيل وروسيا الاتحادية وكوريا الجنوبية وبلجيكا والصين وتركيا وإسبانيا وجمهورية التشيك.

الشكل ٤,٢ التغيرات في القيم المتداولة لست فئات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إستناداً إلى إحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة (مليون دولار أمريكي*)، ٢٠٠١-٢٠١١

■ ذخيرة الأسلحة الصغيرة $\geq 12,7$ ملم ■ مسدسات بأنواعها ■ الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة العسكرية ■ بنادق صيد ■ بنادق رياضية ■ قطع غيار وملحقات للمسدسات بأنواعها.

قيمة التجارة (بملايين الدولارات الأمريكية)



الجدول ٤,٧ معيار الشفافية ٢٠١٤ في تجارة الأسلحة الصغيرة، والذي يغطي المصدرين الرئيسيين*

الترخيص المرفوض (٢,٠٠٠ كحد أقصى)	الترخيص المتاحة (٤,٠٠٠ كحد أقصى)	التسليم (٤,٠٠٠ كحد أقصى)	الشمولية (٦,٠٠٠ كحد أقصى)	الوضوح (٥,٠٠٠ كحد أقصى)	الوصول والاتساق (٢,٠٠٠ كحد أقصى)	التوقيت (١,٠٠٠ كحد أقصى)	سجل الأمم المتحدة	إحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة	تقرير الصادرات**/التقرير السنوي للاتحاد الأوروبي***	المجموع (٢٥,٠٠٠ كحد أقصى)	
١,٠٠٠	٤,٠٠٠	٢,٠٠٠	٥,٠٠٠	٤,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	X	X	X	٢٠,٠٠٠	سويسرا
١,٠٥٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٤,٠٠٠	٤,٢٥٠	١,٠٥٠	١,٠٥٠	X	X	/ تقرير الاتحاد الأوروبي	١٩,٧٥٠	ألمانيا
٢,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٤,٧٥٠	٢,٧٥٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	(١١)X	١٩,٥٠٠	صربيا ^١
١,٢٥٠	١,٥٠٠	٢,٥٠٠	٥,٢٥٠	٤,٥٠٠	٢,٠٠٠	١,٥٠٠	X	X	/ تقرير الاتحاد الأوروبي	١٩,٥٠٠	المملكة المتحدة
١,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٥,٠٠٠	٤,٢٥٠	٢,٠٠٠	١,٥٠٠	X	X	/ تقرير الاتحاد الأوروبي	١٩,٢٥٠	هولندا
٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٥,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٠٠٠	١,٥٠٠	X	—	/ تقرير الاتحاد الأوروبي	١٩,٠٠٠	رومانيا
١,٥٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٢٥٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	(١١)X	١٧,٢٥٠	كرواتيا
٠,٧٥٠	١,٠٠٠	٢,٠٠٠	٤,٧٥٠	٤,٧٥٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	X	١٧,٢٥٠	النرويج
٠,٠٠٠	١,٢٥٠	٢,٥٠٠	٦,٠٠٠	٢,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	—	X	/ تقرير الاتحاد الأوروبي	١٦,٦٥٠	إيطاليا
١,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٥,٢٥٠	٢,٥٠٠	١,٠٠٠	١,٥٠٠	(١١)X	X	X	١٦,٦٥٠	الجبل الأسود
١,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,٧٥٠	٢,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	/ تقرير الاتحاد الأوروبي	١٦,٦٥٠	اسبانيا
٢,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,٢٥٠	٢,٢٥٠	٢,٠٠٠	١,٥٠٠	X	X	/ تقرير الاتحاد الأوروبي	١٦,٠٠٠	بلجيكا ^٢
٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	/ تقرير الاتحاد الأوروبي	١٦,٠٠٠	سلوفاكيا ^٣
٠,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٥٠٠	٤,٠٠٠	٤,٢٥٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	X	١٥,٧٥٠	الولايات المتحدة ^{٢٤}
٠,٥٠٠	١,٢٥٠	٢,٥٠٠	٢,٧٥٠	٤,٠٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	/ تقرير الاتحاد الأوروبي	١٥,٠٠٠	فرنسا
١,٠٠٠	١,٥٠٠	٢,٥٠٠	٤,٢٥٠	٢,٧٥٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	/ تقرير الاتحاد الأوروبي	١٥,٠٠٠	السويد
٠,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٤,٢٥٠	١,٠٠٠	١,٥٠٠	X	X	(١١)X	١٤,٧٥٠	الدنمارك
٠,٢٥٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٠٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	/ تقرير الاتحاد الأوروبي	١٤,٧٥٠	فنلندا
٠,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٤,٠٠٠	٢,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	/ تقرير الاتحاد الأوروبي	١٤,٥٠٠	جمهورية التشيك
٠,٥٠٠	١,٥٠٠	٢,٠٠٠	٢,٧٥٠	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٥٠٠	X	X	/ تقرير الاتحاد الأوروبي	١٤,٢٥٠	بولندا
٠,٢٥٠	١,٥٠٠	٢,٠٠٠	٢,٢٥٠	٢,٢٥٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	X	—	/ تقرير الاتحاد الأوروبي	١٣,٢٥٠	بلغاريا
٠,٢٥٠	١,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٠٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	/ تقرير الاتحاد الأوروبي	١٢,٧٥٠	البرتغال
٠,٢٥٠	١,٥٠٠	٢,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٥٠٠	X	X	تقرير الاتحاد الأوروبي	١١,٧٥٠	اليونان
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٧٥٠	١,٥٠٠	١,٠٠٠	١,٥٠٠	X	X	—	١١,٢٥٠	استراليا
٠,٠٠٠	١,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	/ تقرير الاتحاد الأوروبي	١١,٠٠٠	هنغاريا
٠,٠٠٠	١,٥٠٠	٢,٥٠٠	١,٧٥٠	٢,٢٥٠	١,٠٠٠	١,٥٠٠	X	X	(١٠)X	١٠,٥٠٠	التمسا
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٧٥٠	١,٥٠٠	٠,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	—	١٠,٢٥٠	كندا
٠,٠٠٠	١,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,٢٥٠	١,٥٠٠	١,٠٠٠	١,٥٠٠	X	X	تقرير الاتحاد الأوروبي	١٠,٢٥٠	ليتوانيا
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٢٥٠	١,٥٠٠	١,٠٠٠	١,٥٠٠	X	X	—	١٠,٢٥٠	روسيا الاتحادية
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٠٠٠	١,٥٠٠	X	X	—	١٠,٠٠٠	كوريا الجنوبية
٠,٠٠٠	١,٥٠٠	٢,٠٠٠	٢,٧٥٠	١,٥٠٠	٠,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	تقرير الاتحاد الأوروبي	٩,٧٥٠	لوكسمبورغ ^٥
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٢٥٠	١,٥٠٠	٠,٥٠٠	١,٥٠٠	—	X	—	٩,٧٥٠	تايلاند
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٠٠٠	١,٥٠٠	٠,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	—	٩,٠٠٠	الباكستان
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٢٥٠	١,٥٠٠	٠,٥٠٠	١,٥٠٠	—	X	—	٨,٧٥٠	إسرائيل

كود الرقمنة (٢٠٠٠)	التراخيص المرفوضة (٢٠٠٠)	التراخيص الممنوحة (٤٠٠٠)	التسليم (٤٠٠٠)	الشمولية (٦,٥٠٠ كحد أقصى)	الموضوع (٥,٠٠٠ كحد أقصى)	الوصول والاتساق (٢,٠٠٠ كحد أقصى)	التوقيت (١,٥٠٠ كحد أقصى)	سجل الأمم المتحدة	إحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة	إحصاءات التصدير/التقرير السنوي للاتحاد الأوروبي***	تقرير الصادرات/xx التقرير السنوي للاتحاد الأوروبي	المجموع (١٥,٠٠٠ كحد أقصى)
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٢٥٠	١,٢٥٠	١,٢٥٠	٠,٥٠٠	١,٥٠٠	—	X	—	—	٨,٥٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	٠,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	—	—	٨,٥٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٢٥٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	٠,٥٠٠	١,٥٠٠	X	X	—	—	٨,٢٥٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	١,٢٥٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٠٠٠	١,٥٠٠	X	X	—	—	٨,٢٥٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٢٥٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	٠,٥٠٠	١,٥٠٠	—	X	—	—	٨,٢٥٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٠٠٠	١,٥٠٠	X	X	—	—	٨,٠٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٠٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٠٠٠	١,٥٠٠	X	X	—	—	٨,٠٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٠٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	٠,٥٠٠	١,٥٠٠	X	—	X	—	٧,٠٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	٠,٥٠٠	١,٥٠٠	—	X	—	—	٧,٠٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٢,٢٥٠	١,٢٥٠	١,٢٥٠	١,٠٠٠	١,٥٠٠	X	X	—	—	٦,٧٥٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	١,٢٥٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٠٠٠	١,٥٠٠	—	X	—	—	٦,٥٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	٠,٧٥٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٠,٥٠٠	١,٠٠٠	—	(١١)X	—	—	٤,٧٥٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٢٥٠	٠,٧٥٠	٠,٧٥٠	٠,٧٥٠	٠,٥٠٠	١,٠٠٠	—	(١١)X	—	—	٣,٧٥٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	١,٥٠٠	X	—	X	—	٣,٥٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	١,٥٠٠	X	—	—	—	١,٥٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	—	—	—	—	٠,٥٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	—	—	—	—	٠,٥٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	—	—	—	—	٠,٥٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	—	—	—	—	٠,٥٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	—	—	—	—	٠,٥٠٠

ملاحظة: تتضمن النسخة الإلكترونية من معيار الشفافية تحديثات وتصحيحات، وجميعها تؤثر على درجات الدول، وكذلك ترتيبها، ولهذه الأسباب، ينبغي اعتبار الإصدارات الإلكترونية- عوضاً عن المطبوعة- نهائية. المصدرون الرئيسيون هم الدول التي تصدر- أو يمتد أنها تصدر- ما لا يقل قيمته عن ١٠ ملايين دولار من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وقطع غيارها وملحقاتها وذخيرتها في سنة معينة. ويضمن معيار الشفافية ٢٠١٤ جميع الدول التي تم اعتبارها من المصدرين الرئيسيين مرة واحدة على الأقل ما بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٤. ** الرمز X يشير إلى أن تقريراً صدرت له نتيجة لعدم إجراء تحديثات. تم تقييم الدولة على أساس تقريرها الأخير المقدم، والذي يغطي الأنشطة في الفترة المذكورة بين قوسين. *** يقيم المعيار المعلومات الواردة في التقرير السنوي الخامس عشر للاتحاد الأوروبي، والتي تعكس الصادرات العسكرية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٢. Δ قدمت الدولة بياناتها إلى سجل الأمم المتحدة لأنشطة عام ٢٠١٢، ولكن لم تكن متوفرة لتحليلها بتاريخ إعداد الجدول. وبالتالي جرى تقييمها على أساس تقريرها الأخير المقدم، عندما كان ذلك متاحاً، والذي يغطي أنشطة عام ٢٠١١.

نظام الدرجات نظام الدرجات لمعيار الشفافية ٢٠١٤ لا يزال هو نفسه كما في ٢٠١٣، وتقيم الثغرات السبع للمعيار: التوقيت- الوصول والاتساق في الإبلاغ- الموضوع- الشمولية- مستوى التفاصيل المقدمة حول التسليم الفعلي- التراخيص الممنوحة- التراخيص المرفوضة.

ملاحظات توضيحية ملاحظة أ: يستند تقرير معيار الشفافية ٢٠١٤ إلى أحدث تقرير لصادرات الأسلحة في كل بلد، والذي كان متاحاً للجمهور بين ١ كانون الثاني ٢٠١٢ و٣١ كانون الأول ٢٠١٣. ملاحظة ب: يأخذ معيار الشفافية ٢٠١٤ في الاعتبار التقارير الوطنية المقدمة لسجل الأمم المتحدة من ١ كانون الثاني ٢٠١٢ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٣. ملاحظة ج: حقيقة أن المعيار يستند إلى ثلاثة مصادر- تقارير صادرات الأسلحة الوطنية والتقرير المقدمة لسجل الأمم المتحدة والبيانات الجمركية للأمم المتحدة- تعمل في صالح الدول التي تشر البيانات في جميع المصادر الثلاثة تلك. وتعكس درجات المعيار المعلومات المقدمة إلى كل من المصادر الثلاثة، على أن لا يتم احتساب المعلومات نفسها مرتين.

١. نشرت صيربيا تقريرها الوطني لصادرات الأسلحة في عام ٢٠١٣، وكان مقتصرًا على أنشطة ٢٠١١.
٢. بالإضافة إلى التقرير الوطني الصادر عن الحكومة الاتحادية البلجيكية، تقدم كل منطقة بلجيكية (بروكسل، فلاندرز، والونيا) تقارير منفصلة حول صادراتها من الأسلحة. ونظرًا لعدم تقديم مناطق بروكسل وفلاندرز لتقاريرها حول صادرات الأسلحة في التاريخ المحدد، جاءت درجات بلجيكا لعام ٢٠١٤ استنادًا إلى التقرير الوطني البلجيكي والتقرير الصادر عن منطقة والونيا.
٣. لأغراض المعيار، يشير التقرير السنوي الأمريكي لتقرير وزارة الخارجية الصادر وفقًا للتقسيم ٦٥٥ من قانون المساعدات الخارجية بشأن المبيعات التجارية المباشرة، والتقرير حول المبيعات العسكرية الخارجية، والذي قدمه وزارة الدفاع الأمريكية.

- إن أكبر مستوردي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (ممن لا تقل وارداتهم السنوية عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، وفقاً لبيانات الجمارك المتوفرة (بترتيب تنازلي)، الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وأستراليا وتايلاند والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا.

تتميط عمليات إعادة النقل غير المصرح بها

عمليات إعادة النقل غير المصرح بها هي نوع من التسريب يتم فيه إعادة نقل الأسلحة من مستورد أو مستخدم نهائي مصرح له إلى مستخدم نهائي في دولة أخرى (إعادة تصدير غير مصرح بها) أو داخل نفس الدولة، وذلك في انتهاك للالتزامات التي تعهد بها المستورد أو المستخدم النهائي المصرح له قبل التصدير. ويمكن أن تؤدي عمليات إعادة النقل غير المصرح بها إلى نفس النتائج السلبية للأنواع الأخرى من التسريب. ومنذ عام ٢٠١١، جرى التركيز باهتمام إعلامي كبير على عمليات إعادة النقل غير المصرح بها للأسلحة والذخيرة إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في ليبيا وسوريا.

ويسلط هذا الفصل الضوء على العديد من الصكوك الدولية والإقليمية والمبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة التي تحدد التدابير التي يمكن لدول التصدير وإعادة التصدير اتخاذها لمنع عمليات إعادة النقل غير المصرح بها. ويبقى أفضل التدابير الوقائية هو الحرمان من رخصة التصدير إذا كان خطر عمليات إعادة النقل غير المصرح بها مرتفعاً. وتجدر الإشارة إلى أن ضوابط الرقابة بعد التسليم هي من التدابير غير المستغلة في هذا الصدد.

سويسرا وألمانيا وصربيا والمملكة المتحدة هي البلدان الأكثر شفافية.

ويعتبر التوجيه نادراً عندما يتعلق الأمر بكيفية الاستجابة لحالات الاشتباه بإعادة النقل غير المصرح بها أو التي يتم اكتشافها. وقد يكون من المفيد تقنين الممارسات الوطنية التي أثبتت فعاليتها في الاستجابة لمثل هذه الحالات لتصبح تدابير متعددة الأطراف ووثائق لأفضل الممارسات.

وإذا ما أرادت معاهدة تجارة الأسلحة إحداث فرق في هذا المجال، سيكون على الدول الأطراف أن توضح أنها تدرك مسؤولياتها بموجب معاهدة تجارة الأسلحة لتشمل منع عمليات إعادة النقل غير المصرح بها. وتبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات عبر آليات الإبلاغ للمعاهدة، ومؤتمرات الدول الأطراف من شأنها مساعدة طيف واسع من الدول على الاستفادة من المعاهدة لهذا الغرض.

معييار الشفافية ٢٠١٤

يتضمن الفصل معيار الشفافية لعام ٢٠١٤، والذي يقيم ممارسات الإبلاغ عن النقل لـ ٥٥ دولة كانت من المصدرين الرئيسيين مرة واحدة على الأقل منذ عام ٢٠٠١. وينظر هذا الإصدار للمعيار في تقارير عن الأنشطة المتعلقة بالتصدير والتي تمت في عام ٢٠١٢. ويحدد معيار الشفافية ٢٠١٤ سويسرا وألمانيا وصربيا والمملكة المتحدة باعتبارها الأكثر شفافية ضمن الدول الرئيسية المصدرة، في حين كانت إيران وكوريا الشمالية والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة هي الأقل شفافية (انظر الجدول ٤، ٧).

وتمكنت ثلث البلدان من تحسين نتائجها مقارنة بالعام السابق، في حين حافظت ربعها على نفس الدرجات، الأمر الذي أدى إلى تحسن إجمالي طفيف. ومع ذلك، فإن ما يزيد عن نصف الدول الرئيسية المصدرة لا توفر معلومات عن التراخيص الممنوحة أو المرفوضة.

الشفافية في عمليات نقل الأسلحة الصغيرة بموجب معاهدة تجارة الأسلحة

تعزيز الشفافية في تجارة الأسلحة الدولية هو أحد الأهداف المعلنة لمعاهدة تجارة الأسلحة. وتحقيقاً لهذا الهدف، تشترط معاهدة تجارة الأسلحة قيام الدول الأطراف بتقديم تقرير سنوي حول الصادرات والواردات المرخصة والفعلية للأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة. ولا تحدد معاهدة تجارة الأسلحة أنواع المعلومات المحددة التي ينبغي تقديمها في التقرير السنوي؛ إلا أنه في ضوء المخاوف بشأن العبء الذي قد يسببه إعداد التقرير، تسمح المعاهدة للدول الأطراف بتقديم نفس المعلومات التي تقدمها إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

إذا ما أرادت معاهدة تجارة الأسلحة تحقيق هدفها المتمثل في تعزيز الشفافية حول تجارة الأسلحة الدولية، فعلى الدول الأطراف أن تستلهم من أطر أخرى للإبلاغ عن نقل الأسلحة الصغيرة، مثل إحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة وتقارير صادرات الأسلحة الوطنية. وممارسات الإبلاغ لمعاهدة تجارة الأسلحة التي تتوقف عند سجل الأمم المتحدة لن يكون بإمكانها الاستفادة مما هو ممكن وعملي.

وربما يكون نموذج الإبلاغ الموحد أحد أول البنود التي ستظهر فيها الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة بمجرد دخول المعاهدة حيز النفاذ. وينبغي أن يعكس النموذج الممارسات الجيدة المتصلة بتوفير المعلومات عن أوصاف البنود والمستخدمين النهائيين في سجل الأمم المتحدة وتقارير صادرات الأسلحة الوطنية. ويمكن اتخاذ خطوات أخرى لتعزيز خفض أعباء الإبلاغ والاستفادة من أوجه التآزر مع الأطر الأخرى للأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، يمكن ربط الفئات الفرعية من فئة "الأسلحة والذخائر وقطع الغيار ومكوناتها" في إحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة مع فئات الأسلحة في معاهدة تجارة الأسلحة، الأمر الذي يساهم في تمكين الدول من الاستفادة من بياناتها في إحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة لأغراض الإبلاغ وتقديم التقارير في معاهدة تجارة الأسلحة.

العد التنازلي للكارثة إنفجارات مستودع الذخيرة في مبيلا

بتاريخ ٤ آذار ٢٠١٢، دمرت سلسلة من الانفجارات عدة تكتلات عسكرية في منطقة مبيلا في برازافيل، جمهورية الكونغو. وقد دمرت الانفجارات منطقتين مأهولتين بالسكان في العاصمة، وأودت بحياة المئات وإصابة الآلاف وتشريد أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص.

تم تجاهل عدد من العلامات التحذيرية أو لم يتم الإعراف بها ببساطة.

وتقدم انفجارات مبيلا مثالا مأساويا يبين كيف يمكن للإدارة غير المناسبة لمخزونات للذخيرة أن تؤثر بصورة كبيرة على السكان المحليين والاقتصاد. وقد بادر المجتمع الدولي على جناح السرعة لتقديم تمويل طارئ لا يستهان به وتنسيق أنشطة التخلص من الذخيرة المتفجرة والإغاثة الإنسانية مع المنظمات غير الحكومية. وحظي الحدث نظراً لضخامته ونتائجها المباشرة بتغطية إعلامية كبيرة وحفز الجهود لمعالجة المشكلة الكامنة وراء سوء إدارة المخزونات. ومنذ ذلك الحين، واصلت الأولويات الوطنية والجهات المانحة الدولية عملها، إلا أن الأسباب الجذرية للانفجارات ما زالت لم تعالج بشكل صحيح، ولم يتم معالجة عواقبها الاجتماعية والاقتصادية واسعة النطاق بشكل كامل.

كان للانفجارات آثار اقتصادية كلية عبر أنحاء البلاد.

يكمل هذا الفصل نتائج تقييم جرى بتكليف من الاتحاد الأوروبي لمدى فعالية أنشطة ما بعد الانفجارات والتوعية بمخاطرها في منطقة مبيلا وما حولها. ويبنى الفصل على تقرير التقييم للاتحاد الأوروبي المنشور في آذار ٢٠١٣، ولكنه يوسع نطاق التركيز ليشمل: (أ) ممارسات شراء الذخيرة وتخزينها التي أدت إلى الانفجارات على المدى الطويل (ب) الآثار المباشرة وغير المباشرة للانفجارات على سكان المدينة والموارد المالية للبلاد وسياسة الحكومة.



سحابة من الدخان يمكن رؤيتها عبر النهر تتصاعد فوق موقع الانفجارات في مستودع الذخيرة في مبيلا، برازافيل، ٤ آذار ٢٠١٢، كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية. © مارك هوفر/ أي اف بي فوتو.

ومن بين النتائج الرئيسية للفصل ما يلي:

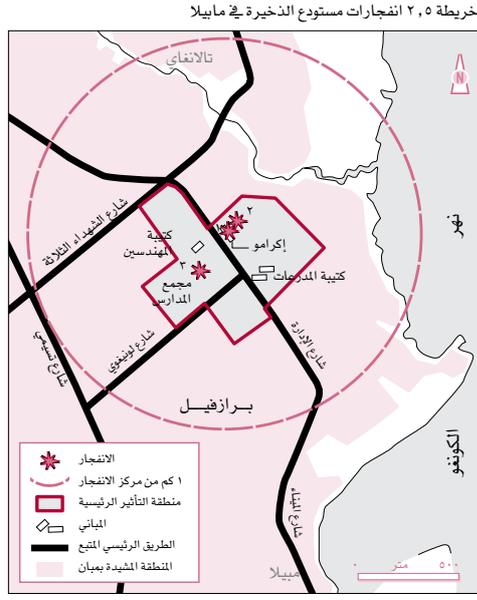
- في غضون دقائق قليلة، أودت الانفجارات بحياة ٣٠٠ شخص على الأقل، وأصيب أكثر من ٢٥٠٠ شخص، وخلفت أكثر من ١٢١,٠٠٠ شخص بدون مأوى. وعدد القتلى على الأرجح يتجاوز بكثير ٣٠٠ شخص كون وزارة الدفاع لم تعلن رسمياً عن عدد وفيات العسكريين.
- وفقاً للتقنيين المتخصصين بالذخيرة والذين لهم خبره بالتخلص من الذخائر المتفجرة فإن السبب الأساسي لانفجارات مستودع الذخيرة في مبيلا كان الإدارة غير المناسبة لمخزونات الذخيرة.
- كمية الذخيرة المخزنة أصلاً في المستودعات قبل الانفجارات غير معروفة، ولكن قامت فرق التخلص من الذخائر المتفجرة بتدمير أكثر من ٢٠٠ طن من الذخائر التي لم تنفجر، والتي تمثل أكثر من ٣٩ طناً من صاف محتوى المواد المتفجرة، خلال جهود التطهير اللاحقة بين آذار ٢٠١٢ ونيسان ٢٠١٣.
- تضمنت أنواع الذخيرة التي تعرضت للتدمير ولم تكن حديثة الصنع مزيجاً من الألعاب النارية وذخائر الأسلحة الصغيرة وقنابل يدوية وألغام أرضية وقذائف من العيار الكبير وصواريخ وقذائف وقنابل طائرات مخزنة بشكل عشوائي في مستودعات الذخيرة في مبيلا في أواخر السبعينيات وفترة الثمانينيات خلال فترة النزاعات الداخلية في جمهورية الكونغو، وفي تسعينيات القرن الماضي، وخلال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج اللاحقة.

التوسع غير المنظم للسكان المدنيين حول منطقة لتخزين المتفجرات تحتوي على مثل هذه الأنواع والكميات من الذخيرة من شأنه أن يعرض حياة الناس لخطر كبير في حالة وقوع انفجار.

- التأثير الكلي للانفجارات جرى تقديره بصورة جزئية- معظمه من حيث التأثير المادي المباشر على القطاع الخاص- بنحو أكثر من ٢٣٦ مليار فرنك وسط افريقي (٦٧٢ مليون دولار أمريكي). وكانت الآثار الاقتصادية الأوسع كبيرة وطويلة الأمد، مع تداعيات على الاقتصاد الكلي في جميع أنحاء البلاد.
- هذه المسألة كان يمكن تفاديها. فقبل الانفجار، تجاهل مجتمع المانحين الدوليين عدد من العلامات التحذيرية، أو لم تدركها ببساطة القوات المسلحة الكونغولية بسبب افتقارها إلى الخبرة في إدارة المخزونات.
- في وقت كتابة هذا التقرير، كان التقدم في ممارسات إدارة المخزونات بعد الانفجار بطيئاً، مما يدل على عدم وجود عمليات شراء من السلطات الكونغولية، فضلاً عن إعياء المانحين والحذر من الرعاية المحتملين.

وقد استخدم البحث مجموعة واسعة من الوثائق التي تم الحصول عليها في الغالب داخلياً أثناء التقييم الأولي الممول من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تقارير القوات المسلحة الكونغولية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومركز التنسيق للتخلص من الذخائر المتفجرة. وأستكمل المسح هذه المصادر بما يلي: (أ) مقابلات متابغة مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في الميدان (ب) أوراق معلومات أساسية للخبراء (ج) بيانات من قاعدة إحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة (د) بحوث مسحية، بما في ذلك الانفجارات غير المخطط لها في مواقع الذخائر (هـ) مصادر مفتوحة أخرى وتقارير وسائل الاعلام. كما قدم المسح أكثر من ١٧٠٠ صورة للذخائر لأحد خبراء التخلص من الذخائر المتفجرة لتحديد أنواعها.

ويبدأ هذا الفصل من خلال استرجاع الماضي. ويقود وصف التسلسل الزمني-والأسباب الرئيسية- لانفجارات مستودع الذخيرة في مبيلا إلى مناقشة حول أنواع وكميات الذخيرة التي كان يحويها المستودع قبل الانفجار، فضلاً عن المنشأ المحتمل لها. ويفصل القسم الثاني تأثير الانفجارات على السكان المحليين والبنية التحتية والموارد المالية الحكومية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. ويبرز القسم الثالث والأخير الفرص التي كانت أمام جمهورية الكونغو لتجنب الانفجار، والالتزامات متعددة الأطراف في البلاد لإدارة المخزونات، والآفاق المستقبلية.



عبر مناطق الصراع تنميط الذخيرة

يقوم المحققين والباحثين ومراسلي الحروب والنشطاء بشكل متزايد بتوثيق الذخيرة التي تم العثور عليها في مناطق النزاعات المسلحة أو نقلت إلى هناك. وتوفر الصور التي التقطت في الموقع لعلامات وصناديق الذخيرة، فضلاً عن وثائق الشحن التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة، ثروة من المعلومات حول البلدان وتواريخ تصنيع العتاد الحربي. وفي بعض الحالات، تسمح هذه الجهود أيضاً بتعقب الذخيرة وصولاً لمتلقيها الأول وكذلك الوسطاء اللاحقين.

ويحلل هذا الفصل خصائص الذخيرة ذات العيار الصغير، وهي العيارات أقل من ٢٠ ملم، الموثقة منذ عام ٢٠١٠ في سبعة بلدان وأقاليم: ساحل العاج وليبيا والصومال وأرض الصومال وجنوب السودان والسودان وسوريا. وبالاعتماد على مجموعة من البيانات التي تم الحصول عليها من ٥٦٠ عينة من هذه الذخيرة، يقوم هذا الفصل بتحليل الأنواع المختلفة من الخراطيش المتداولة عبر سبع دراسات حالة، مع التركيز بشكل خاص على العيار ومنشأة التصنيع وتاريخ الصنع. كما يستكشف ما يمكن لهذه المعلومات أن تكشفه حول إنتاج الذخيرة وشراؤها ونقلها.

وتشمل النتائج الرئيسية لهذا الفصل ما يلي:

- أنتجت منشآت تقع في ٢٩ دولة الذخيرة المشمولة بالمسح. وشكلت مصانع الإنتاج الواقعة في الصين والاتحاد السوفييتي الحصة الأكبر من عينات الذخيرة. وانتشار الخراطيش السودانية والإيرانية الصنع هو أمر جدير بالذكر أيضاً.
- كان أكثر من ثلاثة أرباع عينات الذخيرة عبارة عن خراطيش لعيارات أسلحة من بلدان الكتلة الشرقية، وأنتج أكثر من النصف خلال فترة الحرب الباردة- الأمر الذي يبرز دور الذخيرة القديمة في تأجيج الصراع المسلح ويؤكد على أهمية الحد من فوائض المخزونات.
- يوضح وجود الذخيرة المنتجة حديثاً في عدة بلدان مدى السرعة التي يمكن من خلالها تحويل هذه المادة أو إعادة نقلها في حالات النزاع المسلح. وكان ما مجموعه ٢٩ عينة من الذخيرة التي وجدت في ساحل العاج والصومال وجنوب السودان والسودان وسوريا مصنعة منذ عام ٢٠١٠.
- يثير وجود أنواع مختلفة من الخراطيش التي لا تحمل وسم في جميع البلدان والأقاليم المشمولة بالمسح، باستثناء واحدة، عقبات جديدة أمام جهود رصد الأسلحة.

يجري تداول الذخيرة الإيرانية والسودانية الصنع في عدة بلدان في أفريقيا.

من المهم أن نلاحظ أن الدول المنتجة المحددة في هذا الفصل ليست بالضرورة مسؤولة عن نقل الذخيرة لبيئات النزاع والجهات المشمولة بالدراسة. في الواقع، يمكن أن يكون المنتجين قد قاموا بتصدير الذخيرة بشكل قانوني لهذه الدول أو غيرها قبل أن يجري نقلها دون علمهم لاستخدامها في النزاع. أو تحويلها إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أو إلى الأسواق غير المشروعة.

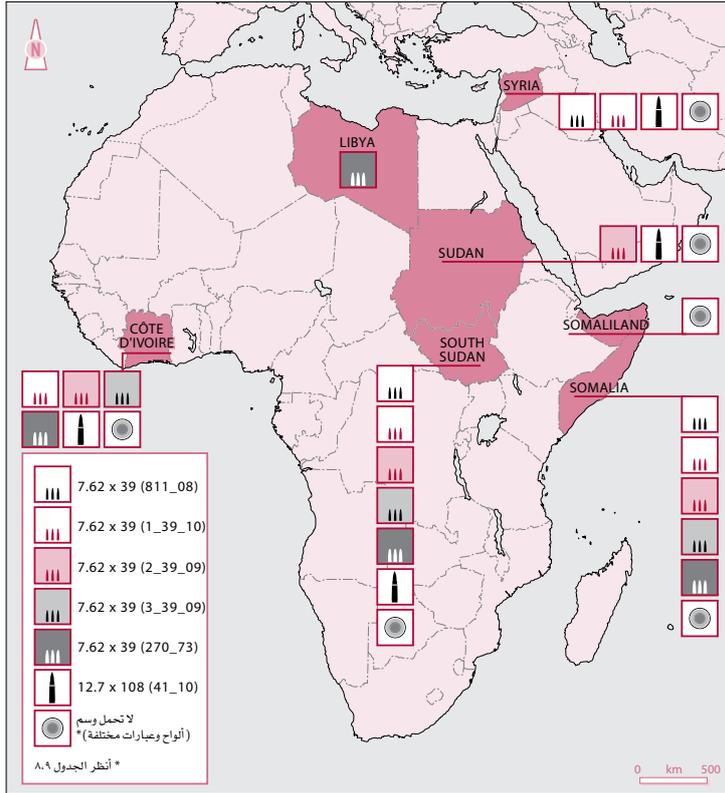
ومع ذلك، تعتبر المعلومات عن المنتجين مهمة لتحديد خط الأساس للذخيرة المتداولة، الأمر الذي يسمح بدوره بتسهيل عملية تحديد التدفقات الجديدة أو غير الاعتيادية للذخيرة مع مرور الوقت وعبر الحدود. وعلاوة على ذلك، تحديد المنتجين هو أمر ضروري غالباً كخطوة أولى نحو تحديد السلسلة الكاملة وراء نقل الذخيرة إلى المناطق المتضررة من النزاع.

وفي حين أن الغالبية العظمى من أنواع الذخيرة التي يستعرضها هذا الفصل يعود تاريخها إلى حقبة الحرب الباردة، يبدو هذا النمط في طريقه للتغير مع تداول أنواع أخرى مختلفة من الذخيرة في البيئات المتضررة من النزاع. وقد كانت الخراطيش المصنعة منذ عام ٢٠٠٠ متوفرة في جميع البلدان والأقاليم المشمولة بالدراسة، باستثناء واحدة وهي أرض الصومال. وتم إنتاج ما يصل إلى ٢٩ عينة من الذخيرة بعد عام ٢٠٠٩- وهو ما يعني العثور عليها بعد عامين على أكثر تقدير في بيئات النزاع المشمولة بالدراسة. وشكلت الذخيرة الصينية والسودانية الجزء الأكبر من عينات هذه الذخيرة الجديدة، كما أن الذخيرة المنتجة محلياً هي قيد الاستخدام في ساحات

الشكل ٦٠٧ ختم لا يحمل وسم لذخيرة من عيار ٦٢, ٧ X ٥٤ ملم، مقديشو ٢٠١٤ ©



خريطة ٦،١ ذخيرة مختارة وجدت في البلدان والأقاليم التي تمثل دراسات الحالة



القتال في السودان وسوريا. وعموماً، تشير البيانات إلى أنماط أكثر تنوعاً للذخيرة المستخدمة في الصراع بشكل يفوق ما هو مفترض سابقاً.

عثر على ذخيرة بدون وسم في ستة من البلدان والأقاليم السبعة المشمولة بالدراسة.

وتجعل الأنماط المتبعة في كل بلد/ إقليم من الممكن تحديد أنواع معينة من الذخيرة التي يتم تداولها في مواقع متعددة. وفي حين أن مجموعة البيانات تحتوي على عدد قليل فقط من هذه الحالات، فإنها أكدت بعض النتائج أعلاه، كالأهمية المتزايدة على ما يبدو لأنواع معينة من الذخيرة الصينية والسودانية الصنع في بيئات متضررة من النزاع (انظر الخريطة ٦،١). كما تشير أيضاً إلى أنماط أوسع لنقل الذخيرة.

وفي الواقع، في العديد من الحالات، وفرت الجهود الميدانية لتحديد ورصد الذخيرة بمرور الوقت أولى الدلائل على عمليات نقل سرية، أو هادفة لزعزعة الاستقرار، لأنواع معينة من الخراطيش.

ووجود خراطيش لا تحمل وسم، وفي عدة حالات كانت من أصل غير معروف، في معظم مناطق الصراع المشمولة بالدراسة يثير عقبات جديدة أمام أعمال الرصد. وكما يشير أيضاً هذا الفصل، فإن تقديم الدول لتقارير غير مكتملة حول عمليات النقل المرخصة الخاصة بها يحد بشدة من فائدة قواعد البيانات الموجودة ويعقد البحوث المتصلة بالمصدر المحتمل للذخيرة المستخدمة في النزاع. والمزيد من التقارير المنتظمة وجمع البيانات وتبادل المعلومات، فضلاً عن استخدام تقنيات أكثر تطوراً لتعقب وتمييز الذخيرة، من شأنه أن يكون على قدر عالٍ من الأهمية لتحسين فهمنا- وقدرتنا على تعقب- الذخيرة المستخدمة في النزاع في السنوات القادمة.

دلائل التزويد تعقب الأسلحة في السودان وجنوب السودان

يتواصل الصراع بين القوات الحكومية وغير الحكومية في السودان وجنوب السودان، وذلك برغم اتفاقات السلام المتعددة. وفي أواخر عام ٢٠١٢، أنخرط عدد من الميليشيات المناهضة للحكومة في حركة تمرد قوية في جنوب السودان؛ وفي الوقت نفسه، كانت فروع منشقة من الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال تقاتل المتمردين على جبهتين في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق السودانيّين، مع استمرار الصراع في دارفور.

ولتسليط الضوء على أنواع الأسلحة والذخيرة وأصولها وأنماط توريدها إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، أسس مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري الذي يديره مسح الأسلحة الصغيرة في السودان وجنوب السودان مكتب تعقب الأسلحة والذخائر في عام ٢٠١١، وقد قام المشروع بالإعتماد على التقنيات التي طورتها لجنة خبراء الأمم المتحدة للتحقيق في خرق الحظر، وتطبيق عملية متعددة الخطوات لتحديد الأسلحة ورسم نقاط تواجدها والتحقق منها.

وبينما تمثل السودان وجنوب السودان موطناً لعدد وافر من الأسلحة من إرث الحرب الأهلية، والتي جاء الكثير منها من بلدان الجبهة الشرقية السابقة، يركز هذا الفصل على الأسلحة المنتجة في الآونة الأخيرة، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة المصنعة في الصين وإيران، فضلاً عن تلك المصنعة في السودان. وقد كانت الغالبية العظمى من الأسلحة التي تم توثيقها بجعبة الجماعات المتمردة آتية من مخزونات القوات المسلحة السودانية.

وقد لوحظ في عمليات التفتيش الميدانية في السودان وجنوب السودان وجود مجموعة كبيرة ومتنوعة من المعدات الصينية، بما في ذلك البنادق الهجومية، والرشاشات الثقيلة والعادية وقاذفات صواريخ آر بي جي-٧، وقاذفات قنابل يدوية أوتوماتيكية وصواريخ مضادة للدبابات وأنواع مختلفة من الصواريخ وذخيرة من العيار الصغير. وكان بحوزة جماعات المعارضة المسلحة في دارفور وجنوب كردفان، فضلاً عن ميليشيات المتمردين والميليشيات القبلية في جنوب السودان، وكذلك القوات المسلحة السودانية، أنواع مختلفة من الأسلحة الصينية. ووفقاً لبيانات مقدمة لقاعدة إحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة، كانت الصين أكبر الموردين، بنسبة وصلت إلى ٥٨٪ من تحويلات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذخيرة الخاصة بها والأسلحة التقليدية المعلن عنها للسودان.



مقاتلو الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال يتفحصون الأسلحة والذخيرة التي تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السودانية بالقرب من قرية جوس في جبال النوبة جنوب كردفان، السودان، أيار ٢٠١٢. © جوران توماسيفيتش/ رويترز.

السجلات الرسمية الأسلحة غير المشروعة في الولايات المتحدة

خلال فترة تشي استعمال كوكاين (الكراك) في الولايات المتحدة في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، لاقت الأفلام والبرامج التلفزيونية والأغاني المستمرة التي تصور حياة العصابات والعنف المرتبط بتجارة المخدرات في مدن الولايات المتحدة رواجاً في المخيلة الشعبية. ومن بين أكثر هذه الصور إثارة للذهول كانت عمليات إطلاق النار من مركبة خلال سيرها: أفراد عصابات في سن المراهقة يمتطون أحياء المدينة الفقيرة بعبارات نارية من أسلحة أوتوماتيكية. وهذه المشاهد- والافتراضات التي تقوم عليها- تستمر في تشكيل الإدراك العام للعنف في المناطق الحضرية في الولايات المتحدة في يومنا الحاضر. ولكن إلى مدى هذه الصور دقيقة؟ هل البنادق الأتوماتيكية والمسدسات الآلية مستخدمة على نطاق واسع من جانب مهربي المخدرات وأفراد العصابات كما هو شائع؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، ما هي الأسلحة التي يعتمدون عليها، وهل هي نفسها الأسلحة التي يمتلكها غيرهم من المجرمين؟

المسدسات نصف الأتوماتيكية هي "الأسلحة المفضلة" فعلياً لدى المجرمين في الولايات المتحدة.

يسعى هذا الفصل للإجابة على هذه الأسئلة من خلال تحليل البيانات حول الأسلحة النارية وغيرها من الأسلحة التي ضبطتها السلطات الأمنية في الولايات المتحدة. ويمثل هذا الفصل الشق الثالث من الدراسة متعددة السنوات لمسح الأسلحة الصغيرة حول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، والتي تسعى إلى تحسين الفهم العام فيما يتعلق بالأسلحة غير المشروعة من خلال الحصول على بيانات لم يسبق نشرها من مصادر رسمية (حكومية) وتحليلها.

وتحقيقاً لهذه الغاية، حصل مسح الأسلحة الصغيرة على سجلات لأكثر من ١٤٠,٠٠٠ من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المحتجزة لدى الشرطة في ثماني مدن وبلدات في الولايات المتحدة. وتسلط السجلات الضوء على الأسلحة التي تم ضبطها بحوزة مجموعات مثيرة للمشاكل، بما في ذلك المجرمين وتجار المخدرات وأفراد العصابات.

وتشمل النتائج الرئيسية لهذا الفصل ما يلي:

- كانت الغالبية العظمى من الأسلحة النارية التي تم ضبطها مع المجرمين وتجار المخدرات وأفراد العصابات في ثماني مدن وبلدات شملتها الدراسة في الولايات المتحدة هي المسدسات، ومثلت المسدسات أكثر من (٧٧٪) من الأسلحة النارية التي تم ضبطها مع أولئك المجرمين (انظر الجدول ٥,٨).

- كان ما لا يقل عن ٧٠٪ من المسدسات المضبوطة عبارة عن مسدسات نصف اتوماتيكية مختلفة الصنع والطراز والعيار- وكانت النوع الأكثر شيوعاً للأسلحة النارية التي تم ضبطها مع المجرمين في البلديات التي شملتها الدراسة.
- نسب مصادرة المسدسات والبنادق الطويلة في الولايات المتحدة هي عكس تلك الموجودة في المكسيك، حيث كان ما يقرب من ٧٢٪ من الأسلحة المضبوطة هناك في المرحلة الثانية من هذا المشروع عبارة عن بنادق طويلة.
- لم تشكل البنادق سوى أقل من ١٢٪ من الأسلحة النارية المضبوطة، وكان نصفها تقريباً من طراز نصف اتوماتيكي، بما في ذلك تلك المعروفة باسم "البنادق الهجومية".
- جرى ضبط بنادق أي آر-١٧ أمريكية الصنع- المشار إليها غالباً كأكثر البنادق شعبية في الولايات المتحدة- بمعدل يقل عن النصف لما تم ضبطه من بنادق كلاشنيكوف وتلك من طراز أس كي أس.



محقق من وحدة العصابات في إدارة شرطة لوس أنجليس خلال تفتيشه لشقة تاجر مخدرات تم إلقاء القبض عليه، نيسان ٢٠١٠. © روبرت نيكلسبيرغ / غيتي.

الجدول ٨،٥ الأسلحة النارية المضبوطة مع أفراد العصابة أو المرتبطة بأنشطة العصابات، ٢٠٠٧-٢٠١٢					
لوس أنجلوس		هيوستن		* نوع السلاح	
%	الكمية	%	الكمية		
<١	٣	١	٨	مسدسات الجيب	مسدسات
٥٧	٢٦٢	٥٩	٤٦٤	مسدسات، نصف اتوماتيكية	يدوية
<١	٤	<١	٣	مسدسات، أخرى	
-	-	<١	٤	مسدسات، غير موضحة وغير محددة	
٢٣	١٥٢	١٨	١٤٢	مسدسات عادية	
-	-	-	-	غير محددة	
٩٢	٤٢١	٧٩	٦٢١	المجموع	
<١	٢	٢	١٦	بنظام التقييم	بنادق
-	-	١	٩	بنادق قصيرة	
٢	١٠	٦	٤٣	نصف أتوماتيكي	
-	-	<١	٥	أتوماتيكي	
<١	١	١	١١	أخرى	
-	-	<١	١	غير موضحة وغير محددة	
٣	١٣	١١	٨٥	المجموع	
-	-	<١	٥	نصف اتوماتيكي	بنادق قصص
٥	٢٣	٨	٦٢	أخرى	
-	-	<١	٢	غير موضحة وغير محددة	
٥	٢٣	٩	٦٩	المجموع	
-	-	-	-	رشاشات اتوماتيكية	رشاشات
-	-	<١	٢	"مسدسات رشاشة" و "رشاشات قصيرة"	
-	-	<١	٢	المجموع	
-	-	<١	٤	بنادق هوائية - مسدسات رياضية - مسدسات صاعقة	أسلحة نارية أخرى
-	-	<١	١	أسلحة نارية أخرى أو غير محددة	
-	-	<١	٥	المجموع	
٤٥٧		٧٨٢		إجمالي الأسلحة النارية المرتبطة بأفراد العصابات أو أنشطة العصابات	

ملاحظة: مجاميع النسب قد لا تصل إلى ١٠٠٪ بسبب تقريب المجاميع الفرعية.

- على الرغم من فرض حظر على استيراد الأسلحة النارية من الصين، كانت نسبة كبيرة من البنادق نصف الاتوماتيكية التي تم ضبطها صينية الصنع.
- كان عدد الرشاشات المضبوطة ضئيلاً.
- شكلت الأسلحة الخفيفة نسبة صغيرة جداً من الأسلحة التي ضبطتها إدارات الشرطة في الولايات المتحدة. وكانت تلك التي تم ضبطها قديمة أو يدوية الصنع أو غير فعالة أو غير كاملة.

وتتناقض البيانات الأمريكية أيضاً بشكل كبير مع السجلات المتعلقة بالأسلحة المضبوطة في أجزاء أخرى من العالم، حيث البنادق هي النوع السائد من الأسلحة النارية التي تضبطها السلطات الأمنية. وهذه الاختلافات تبرز التفاوت في الأسواق الإقليمية والوطنية فيما يخص الأسلحة غير المشروعة، والتي تحكمها العديد من العوامل المختلفة، بما في ذلك الاستقرار الإقليمي وأمن الترسانة الحكومية والسوق المدنية والأهداف والموارد، وتطور مستهلكي الأسلحة غير المشروعة في مختلف المناطق التي شملتها الدراسة.

وهناك أيضاً العديد من أوجه التشابه بين المجرمين والجماعات المسلحة في أفغانستان والعراق والمكسيك والفلبين والصومال والولايات المتحدة، بما في ذلك انسجامها في استخدام بنادق كلاشنيكوف وتلك من طراز اس كي اس. وفي الولايات المتحدة، تمثل هذه البنادق نحو ٢٢٪ من البنادق نصف الاتوماتيكية محددة الصنع أو الطراز التي تم ضبطها بأيدي المجرمين وتجار المخدرات وأفراد العصابات. وفي المكسيك، جرى ضبط بنادق كلاشنيكوف بشكل أكبر، حيث شكلت ما يقرب من ثلث إجمالي البنادق المضبوطة (وليس فقط نصف الاتوماتيكية). وشكلت بنادق كلاشنيكوف وتلك من طراز اس كي اس ما نسبته ٧٠٪ من البنادق التي ضبطت في أفغانستان وأكثر من ٩٠٪ في العراق والصومال. ولا يعد انتشار بنادق كلاشنيكوف وتلك من طراز اس كي اس أمراً مستغرباً نظراً لكلفتها القليلة ووفرته وإمكانية الاعتماد عليها.

وعلاوة على ما سبق، فإن العدد القليل للغاية من البنادق ذات العيار الكبير والمدافع الرشاشة التي ضبطتها أفراد الشرطة في الولايات المتحدة أمر جدير بالذكر. فقد تم ضبط تسعة بنادق فقط من عيار ٥٠ بحوزة المجرمين وتجار المخدرات وأفراد العصابات، والبعض منها بنادق عتيقة ذات تقييم من الفوهة. ولا تشمل البيانات سوى عدد قليل من المسدسات والبنادق الأوتوماتيكية بالكامل، والعديد من الأسلحة النارية المدرجة في هذه الفئة تبدو من أنواع نصف اتوماتيكية مختلفة.

وفي حين أن البيانات التي جمعتها هذه الدراسة تسلط الضوء على الأسلحة غير المشروعة في الولايات المتحدة، لا تزال هناك ثغرات كبيرة. والكثير من البيانات حول الأسلحة النارية المرتبطة بجرائم العنف غامضة جداً أو غامضة لدرجة يصعب معها تمييز السلاح الناري الذي استخدمه الجناة عن الأسلحة الأخرى المضبوطة. وتشمل السجلات أيضاً معلومات قليلة عن المصدر الأقرب للأسلحة أو سلسلة الحيازة ليكون بإمكان الشرطة ضبطها. ومع بعض الاستثناءات، فإن البيانات تكشف القليل عن الأفراد الذين تم ضبط الأسلحة بحوزتهم. ويسهم الحصول على مزيد من هذه المعلومات في تحسين الفهم العام للأسلحة غير المشروعة، وكيفية دخولها السوق السوداء والمستخدمين النهائيين غير المرخصين الذين يسعون للحصول عليها، مع تحمله من آثار كبيرة محتملة على الجهود الحالية والمستقبلية للحد من حيازة واستخدام للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الولايات المتحدة.

نساء وبنادق

Small Arms Survey
Graduate Institute of
International and
Development Studies
47 Avenue Blanc
1202 Geneva
Switzerland

"بالكلمات والصور، يساعدنا مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٤ بدقته التحليلية المعتادة على فهم آخر التطورات- والاحتمالات المستقبلية- في مجال الحد من التسلح، والسلام والأمن. وليس لدي أدنى تردد في توصيته لجميع أولئك المهتمين بهذه الموضوعات الحساسة".

أنجيلا كين

ممثلة الأمم المتحدة السامية
لشؤون نزع السلاح

تلفون: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧
فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨

البريد الإلكتروني:
sas@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني:
www.smallarmssurvey.org

"يقدم مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٤ معلومات هامة حول كيفية وأسباب استمرار العنف المسلح بالتأثير على حياة العديد من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، جنبا إلى جنب مع بعض الخيارات التي يضعها بين يدينا لبناء مستقبل أكثر أمنا".

- زينب حوا بنغورا

المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة
المعني بمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع

حول مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٤

يستكشف مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٤ الأدوار المتعددة للمرأة في سياق أجندة العنف المسلح والأمن والأسلحة الصغيرة. ويتألف القسم المواضيعي للمجلد من فصل واحد حول العنف ضد النساء والفتيات، مع التركيز على ليبيريا ونيبال في مرحلة ما بعد الصراع، وفصل آخر حول التقارب الأخير لأجندة الأسلحة الصغيرة مع تلك للمرأة والسلام والأمن. واستكمالا لهذه الفصول تأتي شهادات لنساء اكتسبن خبرة من العمل في صفوف الجنود والمتمردين وأفراد الأمن. ويقيم قسم "الأسلحة والأسواق" التأثير المحتمل لمعاهدة تجارة الأسلحة، ويعرض معيار الشفافية لعام ٢٠١٤ وتحديثا بشأن تجارة الأسلحة الصغيرة المرخصة، فضلا عن تحليل لإنفجارات الذخيرة التي شهدتها مؤخرا جمهورية الكونغو. وبالإضافة إلى ذلك، يناقش القسم مسألة الذخيرة المنتشرة في أفريقيا والشرق الأوسط، ويتعقب مصادر الأسلحة التي يحملها المتمردون في السودان وجنوب السودان، ويقيم سجلات سلاح الجريمة في الولايات المتحدة. والفصول هي:

- في الحرب والسلام: العنف ضد النساء والفتيات
- مقارنة الأجندة: المرأة والسلام والأمن والأسلحة الصغيرة
- نساء وراء البندقية: نحو المساواة والاعتراف
- ارتياد آفاق جديدة؟ معاهدة تجارة الأسلحة
- تحديثات التجارة: النقل وإعادة النقل ومعاهدة تجارة الأسلحة
- العد التنازلي للكارتة: انفجار مستودع الذخيرة في مبيلا
- عبر مناطق الصراع: ترميط الذخيرة
- دلائل التزويد: تعقب الأسلحة في السودان وجنوب السودان
- السجلات الرسمية: الأسلحة غير المشروعة في الولايات المتحدة

نبذه عن المشروع

مسح الأسلحة الصغيرة هو مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية بجنيف سويسرا. وهو بمثابة مصدر أساسي عام لجميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ ومركز مرجعي للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين. ويضم المشروع طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات الإنمائية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة. ويتعاون المشروع مع شبكة من الشركاء في أكثر من ٥٠ دولة.

يمكن شراء نسخ عبر www.cambridge.org ومتاجر بيع الكتب على الانترنت، بما في ذلك www.amazon.com نسخ المراجعة والتعليق متوفرة عند الطلب من مسح الأسلحة الصغيرة.

